



جامعة زيان عاشور - الجلفة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



تأثير الاستقرار السياسي في اقتصاديات النمرور الأسويوية

- دراسة الحالة -

شهادة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: تحليل السياسة الخارجية

تحت إشراف الأستاذ:

- مبارك رافع

من إعداد الطالبتين:

+ صباح بلحشاني

+ أمال ريمة قاسي

قائمة أعضاء المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مبارك رافع	أستاذ محاضر - أ -	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2018/2017

شكر و عرفان

الحمد لله الذي من على بعونه وتوفيقه أن ننجزا هذا العمل

الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ الكريم "رافع مبارك" على حسن معاملته
وتجاوبه كل نصائحه وإرشاداته تحمله الإشراف على البحث رغم كل

انشغالاته

لا يفوتني أن اشكر بعض الأساتذة والزملاء الكرام خاصة (زميل محمد
إسلام) من جامعة باتنة الذين ساهموا في إعانتينا على إخراج هذا

العمل .

صباح و أمال

إهداء

اهدي ثمرة جهدي إلى:

أعز ما أملك في الوجود، إلى من منحاني الحياة وغمراني
بدعائهما أبي و أمي حفظهما الله عز وجل. إلى كل أفراد عائتي
وأخص بالذكر أخي رحمه الله بلقصة علي، إلى كل الأصدقاء.
إلى جميع من قدم لي يد العون لإنهاء هذا العمل.

أمال ريمة

إهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين لما منحاني إياه من رعاية
و اهتمام و إلى جميع إخوتي.

اهداء خاص: الى روعي عمي الطاهرة حواطي ابراهيم رحمه
الله, الى اخي الحبيب رحمه الله بلحشاني عبد الحق.

تحية خاصة: الى حفيدة حواطي .. سيدرا والى صديقتي

الغاليات: حواطي فريال, وحواطي نايلة شاهيناز, قاسي امال ريمة
إلى كل أصدقائي وزملائي الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي
إلى كل من لم يبخل عليا بالدعاء، فمهما أوتيت من العبارات

الشكر والثناء يعجز اللسان عن مكافئتهم

فجزأهم الله خير

صباح بلحشاني

ملخص:

يعد الاستقرار السياسي احد أهم مرتكزات الأساسية للبقاء الدولة واستمرارها ، و أيضا احد أهم محركات الأساسية لنهوضها تقدمها خاصة على مستوى الاقتصادي ،إذن يربط الاقتصاد بعلاقة طردية مع الاستقرار السياسي كلما كان هناك درجة أكبر من الاستقرار السياسي زاد النمو والتنمية الاقتصادية والعكس صحيح،الاستقرار السياسي مرتبط بعدة العوامل سواء كانت داخلية (الديمقراطية بدرجة الأولى وطبيعة النظام السياسي في الدولة ودولة القانون والمؤسسات...الخ) عوامل الخارجية (غياب التدخلات الخارجية)،تعد الدول النمر الأسيوية من أكثر الدول ذات الاستقرار السياسي الكبير الذي ساهم بشكل كبير في تحقيقها لمستويات العالية من النمو الاقتصادي الذي أدى انعكس على مختلف المجالات الأخرى جعلها تعيش نوع من التقدم والرفاهية ، تعد كوريا الجنوبية أكثر الدول النمر تقدما اقتصاديا الذي يرجع بأساس الى الاستقرار السياسي الذي تعرفه منذ سنة 1953 الذي جعلها ذات اقتصاد قوي بل جعلها ضمن احد أفضل الدول الصناعية في العالم خاصة في مجال الإلكترونيك .

Abstract:

Political stability is one of the most important pillars of the survival of the state and its continuation .it is also one of the most important engines for its advancement, especially at the economic level, thus linking the economy with a direct relationship with political stability. the greater the political stability ;the greater the growth and economic development. External factors(absence of external intervention),the Asian tigers are among the countries with the greatest political stability ,which is the largest country in the world. They are largely in achieving the high levels of economic growth that have been reflected in various other magazines making them live a kind of progress and prosperity, south Korea is the most economically advanced tiger countries ,which is mainly due to the political stability that it has known since 1953 which made it a strong economy ,Within one of the best industrial countries in the world, especially in the field of electronic.

الفهرس:

مقدمة:

الفصل الأول: الإستقرار السياسي : مقارنة مفاهيمية ونظرية.....ص9

تمهيد:.....ص9

المبحث الأول : ماهية الإستقرار السياسيص10

م1: مفهوم الاستقرار السياسي.....ص10

م2 : مؤشرات الاستقرار السياسي ومحدداته.....ص14

م3 : العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي.....ص20

المبحث الثاني : الأنظمة السياسية: الوظائف والأنواعص27

م1: مفهوم الأنظمة السياسيةص27

م2 : وظائف النظام السياسي.....ص29

م3: تصنيفات الأنظمة السياسيةص33

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لمصادر عدم الاستقرار السياسي.....ص39

م1 : الاقترايات المفسرة للاستقرار.....ص39

م2 : نظريات العلاقات الدولية المفسرة للاستقرار.....ص41

م3: نظرية صنع القرار.....ص43

خلاصة الفصل:.....ص46

الفصل 2: موقع البيئة الاقتصادية في ظل المتغيرات الداخلية و الخارجية وتأثيرها على الاستقرار السياسي.....ص47

تمهيد.....	ص47
المبحث1: تأثير الأزمات المالية على استقرار الدول.....	ص48
م1: الأزمات المالية:أسبابها و أنواعها	ص48
م2: الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي	ص52
م3: تداعيات الأزمة المالية 2008.....	ص55
المبحث 2 : الفاعل الخارجي ودوره في تعزيز احتمالاتإستقرار السياسي.....	ص58
م1: الاستعمار ودوره في تقنين المنظومة السياسية للمستعمرات.....	ص58
م 2: تداعيات التحولات السياسية على مسارات الاستقرار السياسي.....	ص60
المبحث 3 : العلاقة التفاعلية بين الاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية	ص65
م 1: دور الاستقرار السياسي في الهندسة التنموية الاقتصادية.....	ص65
م 2 : تأثير الانهيارالاقتصادي على الوضع السياسي للدولة.....	ص67
م 3 : العلاقة بين التنمية الاقتصاديةوالاستمرارية السياسية للنظام.....	ص71
خلاصة الفصل.....	ص74

الفصل الثالث:الاستقرار السياسي وتأثيراته على اقتصاد دول النمر الاسيوية.....75

تمهيد.....	ص75
المبحث الاول:البنية السياسية والاقتصادية لدول النمر الاسيوية	ص76
م1:مفهوم النمر الاسيوية.....	ص76
م2:الاطار الجغرافي.....	ص78
م3:البنية الديمغرافية.....	ص80

المبحث الثاني:البنية السياسية لدول النمر الاسيوية.....ص83	
م1:طبيعة النظام السياسية في دول النمر الاسيويةص83	
م2:البنية الاقتصادية لدول النمر الاسيويةص84	
م3:مؤشر النمو الاقتصادي.....ص88	
المبحث الثالث:كوريا الجنوبية كنموذج في الاستقرار السياسي والنهضة الاقتصادية.....ص91	
م1:التطورات السياسية المعاصرة لكوريا الجنوبية.....ص91	
م2:الاستثمار الاجنبي في كوريا الجنوبية.....ص95	
م3:اداءالاقتصاد الكلي لكوريا الجنوبية.....ص98	
م4:دراسةتقييميةلكوريا الجنوبية.....ص100	
خلاصة الفصل.....ص103	
الخاتمة.....ص105	
قائمة الجداول.....ص109	
الملاحق.....ص110	
قائمة المراجع.....ص115	

مقدمة:

يعتبر الاستقرار السياسي من أهم المؤشرات الدالة على نجاح أي سياسة حكيمة من سياسات النظام المسير بكل أبعاده المختلفة التي وجب توفرها في أي كيان من دول العالم، لما له من آثار إيجابية على نمو وتطوير الأفراد والمجتمعات، وهو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه كل الدول والمجتمعات دون استثناء وخصوصا تلك الدول النامية التي أظهرت وجودها اقتصاديا في فترة زمنية وجيزة والتي يطلق على تسميتها بالنمور الآسيوية التي وضعت خططا إستراتيجية جعلت منها دولا رائدة بدون منازع في كل الأصعدة لمجالاتها المختلفة منها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. والتي لها علاقة وطيدة بالفرد والمجتمع، لتكون من أهم الدول التي يحسب لها ألف حساب في عصر يسمى بعصر النهضة، والتطور لتكون في نظرنا حتمية ضرورية لربط التاريخ بمصطلحي النمو والتقدم الاقتصاديين اللذين تشهدها تلك الدول الآسيوية التي حققت قفزة نوعية وقدرا كافيا من التوازنات ما بين متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي لترتبط كلها بالاستقرار السياسي الذي كان له الأثر الكبير لخلق مناخ آمن وبيئة مستقرة محفزة للإبداع والتطوير والتشييد والبناء حفاظا على تلك المكتسبات النمطية التي جعلت منها عنوانا عريضا بارزا لسياسة اقتصادية زاهرة رشيدة، والتي أصبحت حديث الساعة والشغل الشاغل لقادة الدول في معظم عواصم دول العالم الاقتصادي العملاقة والتي تجلت في الاستقرار السياسي الذي كان سببا مباشرا لظهورها. ومن بين أقوى النمور الآسيوية " كوريا الجنوبية " التي استطاعت إنجاز قفزة سريعة في مسيرة تطورها وحققت نهضة شاملة، حيث تناولت السياسات والقرارات التي ساعدت على وضع أسس قوية للاستقرار السياسي في النظام الكوري، فالتقدم

السياسي والاقتصادي والتكنولوجي الذي تعرفه كوريا الجنوبية اليوم جوهره استغلال ما يتمتع به الشعب الكوري من طاقات وإمكانيات وقد استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق قفزة اقتصادية ناجحة وقدمت نموذجاً للنمو في آسيا.

أهمية الموضوع :

إن أهمية الدراسة تكمن أساساً في دراسة الاستقرار السياسي وتأثيراته على الاقتصاد، وبالإضافة إلى معرفة نوع الأنظمة السياسية وتأثيرها على المستوى السياسي والاقتصادي، وعلاقة التنمية الاقتصادية بالاستقرار السياسي، ومعرفة الآثار التنموية للنهضة التي شهدتها دول النمر الآسيوية خاصة كوريا الجنوبية والتي استطاعت في زمن وجيز أن تحقق قفزة اقتصادية حقيقية وكل ذلك بفضل الاقتصاد السياسي.

أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة لاستعراض التجربة الاقتصادية لدول النمر الآسيوية، ومعرفة أثر الاستقرار السياسي على اقتصادها.
- محاولة معرفة علاقة الاستقرار السياسي بالتنمية الاقتصادية.
- معرفة علاقة الاستقرار السياسي بالنظام السياسي.
- التعرف على انعكاسات الأزمة المالية على المستوى السياسي والاقتصادي.

- الفهم العميق للتجربة الكورية الاقتصادية، ومعرفة الحلول التي أخرجتها من الأزمة وجعلتها قوة اقتصادية عالمية .

- استعراض أهم عوامل نجاح تجربة كوريا الجنوبية في استغلال العامل البشري الذي أسهم في تحقيق نجاح وازدهار الاقتصاد.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أ- الأسباب الذاتية: إن أهم ما دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو أنها تنبع من الميل الشخصي لدراسة كل المواضيع التي تشمل الدول الآسيوية ومعرفة طريق نجاحها في المجال السياسي والاقتصادي. ثم إن الرغبة في البحث عن موضوع يجمع بين (السياسة والاقتصاد) هو ما دفعني لاختيار هذا الموضوع نظرا لخلفية تكويني الدراسي والعلمي ومحاولة توظيف المكتسبات القبلية في هذه الدراسة.

ب- الأسباب الموضوعية:

- البحث عن الآليات التي تتم من خلال تحقيق الاستقرار السياسي.
- محاولة البحث عن مدى تأثير الاستقرار السياسي على معدلات النمو الاقتصادي.
- معرفة الدولة الأكثر تقدما في دول النمر الآسيوية، صناعيا وتكنولوجيا.

أدبيات الدراسة:

إن الدراسات حول موضوع تأثير الاستقرار السياسي على الاقتصاد متعددة ومتنوعة، إلا أن الحديث عن دورها في النمر الآسيوية قليلة وهناك مواضيع ذات صلة ومن بينها ما يلي:

- كتاب "الأزمة الآسيوية إشكالية النظام الدولي للدكتور عبد الوهاب مُجد الموسوي"، والذي تناول فيه مجموعة من الأفكار أهمها مقومات نجاح التجربة الآسيوية وعن ما حققته النمر الآسيوية على المستوى الاقتصادي وعن الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية.
- كتاب "الأزمة الآسيوية الجذور والآليات والدروس المستفادة لعمر محي الدين"، والذي تناول فيه أسباب الأزمة والاختلالات الهيكلية والعوامل التي أدت إلى الأزمة.

طرح الإشكالية:

نحاول في هذا البحث دراسة تأثير الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية وإبراز الآليات التي انتهجتها دول النمر الآسيوية خاصة كوريا الجنوبية، وذلك في تحقيق الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى تحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي.

وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت حالة الاستقرار السياسي على معدلات النمو الاقتصادي في دول النمر الآسيوية خاصة في كوريا الجنوبية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو مفهوم الاستقرار السياسي والنظام السياسي؟
- ما هي انعكاسات الأزمة المالية على المستوى السياسي والاقتصادي؟
- ما هو دور وأثر الاستقرار السياسي على اقتصاد النمور الآسيوية؟

الفرضيات:

- الاستقرار السياسي هو أحد الركائز في التقدم الاقتصادي للدول، وعمليته تعتمد على فاعلية النظام السياسي والاقتصادي.
- انعكاسات الأزمة على الاقتصاد والتدني في الدخل والنتائج القومي وكذلك نصيب الفرد.
- يعتبر أثر الاستقرار السياسي على اقتصاد النمور الآسيوية في كونه يمثل العامل المهم الذي يحرك عجلة التنمية الاقتصادية لهذه الدول.

مناهج البحث:

- منهج التاريخي: من خلال دراستنا اتبعنا هذا المنهج لأننا تطرقنا للأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي ومختلف تطورات الأنظمة السياسية.
- منهج وصفي تحليلي: قمنا بتحليل أوضاع دول النمور الآسيوية.
- وصف تحليل معوقات التنمية الاقتصادية في دول النمور الآسيوية عامة وكوريا الجنوبية خاصة.

- منهج دراسة الحالة: اتبعنا هذا المنهج من أجل جمع البيانات العلمية المتعلقة بدول النمر

الآسيوية والتعمق فيها وقمنا باختيار كوريا الجنوبية كنموذجاً عن تلك التجربة لهذه الدول التي

تعد أكثر الدول المستقرة سياسياً، وأيضاً ذات تقدم تكنولوجي هائل.

حدود الدرسي:

الحد الزمني: غير محدد.

المكاني: الدول الآسيوية.

الموضوعي: النظام السياسي والاقتصادي.

تقسيم الدراسة:

تناولنا الدراسة من خلال ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة، كل فصل قسمنا كما يلي:

الفصل الأول: الاستقرار السياسي مقارنة مفاهيمية ونظرية وقسمناه إلى ثلاثة مباحث حيث تطرقنا

في المبحث الأول إلى ماهية الاستقرار السياسي من المفهوم ومؤشرات الاستقرار السياسي ومحدداته

وكذا إلى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيه. أما المبحث الثاني فذكرنا فيه الوظائف والأنواع

للأنظمة السياسية أما المبحث الثالث ففيه النظريات المفسرة لمصادر عدم الاستقرار السياسي.

الفصل الثاني: تحت عنوان موقع البيئة الاقتصادية في ظل متغيرات داخلية وخارجية وتأثيرها على

الاستقرار السياسي، حيث ذكرنا فيه الأزمات المالية أسبابها وأنواعها و مختلف الأزمات التي عرفها

النظام الرأسمالي بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية في سنة 2008. وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الفاعل الخارجي وتأثيره على الاستقرار السياسي، وكذلك الاستعمار ودوره في نفي المنظومة السياسية للمستعمرات وتدابير التحولات السياسية على الاستقرار السياسي. أما المبحث الثالث فتحدثنا فيه عن العلاقة التفاعلية بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، من خلال ذكر دور الاستقرار السياسي في الهندسة التنموية الاقتصادية، وتأثير الانهيار الاقتصادي على الوضع السياسي للدولة، وصولاً إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستمرارية السياسية للنظام.

الفصل الثالث: الاستقرار السياسي وتأثيره على اقتصاد دول النور الآسيوية، في المبحث الأول ذكرنا البنية السياسية والاقتصادية لدول النور الآسيوية من مفهوم واطار جغرافي لدول النور. أما المبحث الثاني حاولنا ذكر البنية السياسية لدول النور الآسيوية ومعرفة طبيعة النظام السياسي في هاته الدول والمؤشرات الخاصة بهذا النمو الاقتصادي. وفي المبحث الثالث أخذنا كوريا الجنوبية كنموذج في الاستقرار السياسي والنهضة الاقتصادية من خلال ذكر التطورات السياسية المعاصرة لها و الاستثمار الأجنبي فيها بالإضافة إلى الأداء الاقتصادي الكلي لكوريا الجنوبية وفي الأخير قمنا بعمل دراسة تقييمية لكوريا الجنوبية .

صعوبات الدراسة:

- لا يخلو أي بحث من الصعوبات، لكن أهم أعاق انجاز هذا البحث هو قلة المراجع التي

تناولت موضوع تأثير الاستقرار السياسي على اقتصاد النور الآسيوية.

- ندرة المراجع حول الحالة المدروسة.

الكلمات المفتاحية:

الدول الآسيوية، الاستقرار السياسي، النظام الاقتصادي.

تمهيد:

يعد الإطار المفاهيمي والنظري الدعامة الأساسية لأي البحث أو دراسة فهي مدخل لفهم تلك الظواهر الدراسة المختلفة.

من بين المشكلات المنهجية التي تواجه العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة هي صعوبة إيجاد تعريف شامل لأي مصطلح وهذا ينطبق على الاستقرار السياسي، حيث استحوذ موضوع الاستقرار السياسي على اهتمام العديد من المفكرين السياسيين منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي في اليونان القديمة، واستمرار هذا الاهتمام حتى العصر الحديث. بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية مرحلة الدراسة العلمية والمنظمة لظاهرة الاستقرار السياسي التي تعتمد على وضع تعريفات إجرائية لمفهوم الاستقرار السياسي، حيث انه لا يوجد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي، و يمكن الاعتماد على تعاريف عامة وبسيطة أو على تعاريف مركبة.

ارتبط هذا المفهوم بالأنظمة السياسية خاصة علاقة بين الاستقرار السياسي وطبيعة النظام السائد في تلك الدولة، سوف نحاول من خلال هذا الفصل تناول النقاط الأساسية والمتمثلة في ماهية الاستقرار السياسي، وكذلك مفهوم الأنظمة السياسية إضافة إلى المقاربات النظرية لدراسة الاستقرار السياسي.

المبحث الأول: ماهية الاستقرار السياسي

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار السياسي:

1- مفهوم الاستقرار السياسي:

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للعلوم السياسية والعلاقات الدولية لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة لكونه مفهوم نسبي.

ومن تعريفات الاستقرار السياسي:

- تعريف سعد الدين العثماني: "الاستقرار يمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين فكل ما كان النظام قريب جدا من جميع الفئات داخل المجتمع و يملك خبرة كبيرة في التعامل السلس مع الأحداث سواءً بين النظام السياسي والمجتمع وبين أفراد المجتمع كل ما سمح ذلك بقدرة النظام على البقاء وقدرته على تمكين الأمن الاجتماعي داخل الدولة".¹

- " هو قدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون الوقوع العنف فيه و قدرته على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ".²

1- مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان) - ماستر - كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، 2012، ص 09.

2- عبد الحميد محمد علي زروم، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا وتنميتها، مجلة الإسلام في آسيا، مجلد 10 العدد 02، 2013، ص 43.

- والتعريف الآخر " غياب أو انعدام التغيير الجذري أو الأساسي في النظام السياسي أو حدوث التغيير في حدود معينة مقبولة".¹

2- اتجاهات دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي:

أ- المدرسة السلوكية:

يقسم هذا الاتجاه الاستقرار السياسي إلى نوعين:

يرى أنصار هذه المدرسة ان الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي والعنف السياسي وفق الاتجاه المعياري **normative** ويشير إلى التوجهات والمعتقدات التي يؤمن بها الجماعة أما الاتجاه المنفعي، فان مفهوم العنف السياسي يشير إلى المعتقدات التي يؤمن بها الجماعة.

- فإن أنصار هذه المدرسة السلوكية أعطوا لنا تعريف إجرائيا للعنف السياسي حيث يعرفونه: " بأنه مجموعة الأحداث والسلوكيات التي يمكن ملاحظتها والتي تشمل آجال الشعب والانقلابات والحرب الأهلية، لكن قد وجهت لهذه المدرسة عدة انتقادات بحيث أنها اعتمدت في تعريف استقرار السياسي على عدم وجود عنف سياسي كأنها تركز على أحد الجوانب الظاهرية وهو السلوك السياسي وتهمل الجوانب الأخرى، فالأهمية للمؤسسات السياسية داخل صفوف النخبة والتي قد لا تعبر على نفسها في مظاهر سلوكية واضحة لا تحظى باهتمام هذه المدرسة، ولذلك يمكن القول أن المدرسة السلوكية تقيس أحد أبعاد الظاهرة الاستقرارية ولذلك فهي لا تصلح وحدها لتفسير الظاهر.²

1 - عبد الحميد محمد علي زروم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

2- عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، 1999-2009، ليسانس كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، 2012-2013، ص 52.

- غياب العنف السياسي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.

ب- مفهوم المدرسة النظامية للاستقرار السياسي:

تشير المدرسة النظامية في تفسيرها للاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على المحافظة على بقاءه ووجوده وتستند في ذلك في النظرية النسقية التي صاغها "دافيد انستون" حيث انطلق من فكرة النظام السياسي هو نظام الأفعال المتبادلة يسعى للبحث عن التوازن والاستقرار عن طريق النمو المستمر فالاستقرار السياسي حسب هذه المدرسة يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعنى حياد مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات الأدوات غير المستقلة ومن هنا فغياب هذه المتطلبات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي حيث تكون المؤسسات والهياكل الموالية لأحد القيادات السياسية وارتباط مؤسسات الخدمة والإنتاج بالوزراء داخل السلطة حيث تعبر هذه المؤسسات في ظاهرها أهداف عامة و في باطنها أهداف خاصة تشتمل على مصالح خاصة متعلقة بمجموعة من الوزراء مما يشير إلى التداخل السلبي من مؤسسات الإنتاج ومكونات السلطة وتمثل هذه الظواهر أحد أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار السياسي.¹

وتنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النظامي.

¹ - هدير نبيل محمد مبروك، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا، 2009-2016، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، المركز الديمقراطي العربي، ص18.

ج- المدرسة البنائية الوظيفية:

ترتكز هذه المدرسة على البنية الحكومية و على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطة و الاستجابة لما تفرضه هذه البيئة وقد تناول "الموند" مفهوم الاستقرار السياسي بناءً على المسلك الوظيفي حيث أن هذا المسلك يرى نموذجاً في كائن حي يتزع إلى التكيف والتوازن والاستقرار وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها و أن التكيف الكائن وتوازنه واستقراره علامات على حيويته وكذلك النظام السياسي.

و يمكن الجمع بين المدارس الثلاثة ومحاولة إعطاء مفهوم مناسب للاستقرار السياسي، فنعرفه على أنه عملية التغير التدريجي المنضبط والتي تتسم بتضائل العنف السياسي وتزايد الشرعية والكفاءة في قدرات النظام.¹ و هنا ركزت على البنية الحكومية وعلى التكيف مع حركة التفاعلات في المجتمع. و بالتالي فإن الاستقرار السياسي هو قدرة الحكومة على البقاء في الحكم لمدة محددة لها، و أيضاً يجب على النظام السياسي أن يتميز بالمرونة، التي تجعله يتكيف مع ما يحدث في البيئة الداخلية والخارجية لا يتضمن توفر نظام سياسي قادر على تلبية متطلبات الجماهير دون عنف سياسي.

الاستقرار السياسي هو:

- حالة من التوازن و الانسجام.
- قدرة النظام على حفاظ الأمن الداخلي و الخارجي للدولة.
- نظام اللافوضوي.

¹ - سفيان فوكة، مليكة بوضيف، مداخلة تحت عنوان الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية، ص 40.

- المشاركة السياسية للمواطنين.

المطلب الثاني : مؤشرات الاستقرار السياسي ومحدداته:

الاستقرار السياسي مؤشر على نجاح النظام السياسي، و أيضا له آثار إيجابية على نمو وتطور الأفراد والمجتمعات في الدول هناك عدة مؤشرات لقياس الاستقرار السياسي ويمكن إجمالها كالتالي:

1- **نمط انتقال السلطة في الدولة:** "إذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا

فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار أما إذا تمت عملية الانتقال عن طريق الانقلابات و التدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي.¹

2- **شرعية النظام السياسي:** "يسعى النظام السياسي لكسب شرعيته و لا يتحقق ذلك إلا إذا

سعى النظام السياسي على تأدية وظائفه و العمل على تحقيق مصالح الشعب و صيانة استقلال البلاد و حماية الحقوق، و هذا ينعكس في رضا المحكومين على حكامهم.² يعني أنها من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي أي أن النظام السياسي يكسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب و تأمين استقلال البلاد.

3- **الثبات في مناصب القيادات السياسية:** أي أن بقاء القادة على رأس النظام السياسي لفترة

طويلة مؤشر للاستقرار السياسي مع اقتران هذا البقاء برضا الشعب عن حاكميه.³

¹ - مصعب شادين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، (ماستر قسم العلوم السياسية)، تنظيم سياسي و إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ص6.

² - بته الطيب، دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي (1999 - 2011) ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة 3، ص24.

³ - مزابية خالد، الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره، ص30.

لكي ينجح هذا المؤشر يجب أن لا يستمر مدة الحكم لمدى الحياة لا يتعدى المدة القانونية المعترف بها دستوريا.

4-الاستقرار البرلماني: "إن البرلمان هو الممثل للشعب أو الأفراد في كل الأنظمة على اختلاف

أنماطها (رئاسي، برلماني، مختلط) و لا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان، على

اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب والأفراد وفق عملية الانتخاب".¹

5-غياب العنف و اختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات:

"يعتبر العنف أحد المظاهر الرئيسية لعدم الاستقرار السياسي و يمكن تعريف العنف السياسي بأنه

الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الضرر والأذى بالآخرين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو

أهداف اقتصادية و اجتماعية لها دلالات سياسية".²

"و العنف السياسي المقصود هنا يكون رسميا أو غير رسمي أما الرسمي فهو الموجه من النظام ضد

المواطنين أو ضد تنظيمات أو جماعات أو عناصر معينة، أما الغير رسمي فهو الموجه من المواطنين أو

الجماعات ضد النظام وبعض رموزه".³

¹ - الدكتور شاهر شاهر، الاستقرار السياسي ومعايره، مؤسسة دام برس الإعلامية الموقع الالكتروني

www.dampress.net/mobile/?page=show_det&cattgory_id=48&id=73497 ، آخر اطلاع

2018/02/25.

² - حميدة دقاشي، دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي، (دراسة حالة بلجيكا) ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة بسكرة، 2015-2016، ص25.

³ - بته الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 45.

6- الديمقراطية و تدعيم المشاركة السياسية: " المشاركة السياسية يقصد بها الأنشطة التي عن

طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وفي تكوين السياسة العمومية بشكل مباشر وغير

مباشر.¹

تعد المشاركة السياسية أساس الديمقراطية من خلال اتساع الاقتراع الشامل و امتداده بدرجات

متفاوتة من دولة إلى أخرى لكل أعضاء المجتمع، وأيضا من خلال المؤسسات الشرعية التي تدير

وتشجع اللقاءات والتجمعات السياسية".²

7-الوحدة الوطنية و اختفاء الولاءات التحتية الأولية:

إن المجتمعات التي لا تعرف ظاهرة التعدد سواء على المستوى العرقي أو الديني، و اللغوي

غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من تلك التي تعرف بالتعددية.

"و لكن المشكلة في واقع الحال ليست في التعددية و إنما في استراتيجيات النخب الحاكمة في

التعامل مع التعددية و هنا نميز بين نوعين مختلفين أحدهما يتعامل مع الأقلية في منطق

الاستيعاب بالقوة و الثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات".³

8- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

للاقتصاد دور مهم في تحقيق الاستقرار السياسي فتحقيق النمو الاقتصادي الملموس يساهم

في الحد من الفقر و البطالة و التضخم ومن شأن ذلك دون شك المساهمة الفعالة في تحقيق

¹ - بماء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي مفهومه وتجلياته، موقع الصحافة، الموقع الالكتروني alsahafasd.com/10089100 آخر الاطلاع 2018/02/25.

² - بنة الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 37.

³ - نفس المرجع، ص 55.

الاستقرار السياسي حيث أن تدني و تراجع الاقتصاد الوطني و ارتفاع معدلات البطالة والفراغ لدى شريحة اجتماعية كبيرة يؤدي طرديا إلى زيادة معدلات الجريمة ومن ثم حصول الاستياء العام الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي مما ينعكس سلبا على الوضع فيسبب حالة عدم الاستقرار.¹

محددات الاستقرار السياسي:

إن ظاهرة الاستقرار السياسي هي ظاهرة معقدة لكون العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، إلا انه في فترات معينة قد تظهر أهمية لواحد من العوامل على غيره، و يمكن لنا إجمال العوامل المؤدية إلى ظاهرة الاستقرار السياسي كالتالي:

1- التكامل القومي: "إن ظاهرة التعددية المجتمعية هي ظاهرة عالمية لكن الفارق بين الدول في هذا العدد هو استراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه الظاهرة، فبعض الدول نجحت في تبني استراتيجيات صحيحة وحولت هذه التعددية إلى عنصر إثراء وقوة، والبعض الآخر فشل في ذلك و حصد مزيدا من عوامل عدم الاستقرار السياسي كحال أغلب الدول العربية".²

¹ - بته الطيب، مرجع سبق ذكره، ص56.

² - جوهري هشام ، بن بوكر رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية في الجزائر، - ليسانس - جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012- 2013 ، ص120.

" سرعان ما تظهر في هذه الدول الصراعات العرقية التي يمكن أن تعصف بأمنها و استقرارها، والدولة التي تتصف بصفة الدولة القومية يسودها الاستقرار السياسي و تظل لها الوحدة الوطنية فهي دولة التكامل والوحدة التي يتعين على الشعوب إقامتها تجنباً للصراعات العرقية".¹

2- الديمقراطية:

إن الديمقراطية من أهم عوامل الاستقرار السياسي، ذلك لأن التداول السلمي للسلطة ووجود برلمان يمثل مختلف القوى و الأحزاب و الفئات الاجتماعية و إقرار صيغة التعددية السياسية والحزبية وسيادة القانون يدفع الفرد إلى المشاركة السياسية و التي تستند عليها الشرعية.²

3- تجانس الثقافة السياسية:

"الثقافة السياسية هي ببساطة الجانب السياسي من الثقافة، و بهذا المعنى فهي تمثل جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع تحمل ذات خصائصها و تؤثر فيها و تتأثر بها، إنه الجزء المتعلق بالحياة السياسية و بعلاقة الحاكم بالمحكوم".³

- التخلص من ثقافة التهميش التي طالما مارسها ذوي النفوذ إضافة إلى كون الثقافة غير ملائمة اتسمت بالسلبية، و الاجتهاد و العزوف في المشاركة الايجابية و قد عملت النظم الحاكمة بمعنى تعميم ثقافة استطاعة الوعي الجماعي و تسفيهه عبر الدعايات الإعلامية السلبية المكثفة و التي أنت ثمارها المرة في ظل علبة الطابع التسلطي على عملية التنشئة السياسية وتراكم

¹ - مصعب شنين، أثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص8.

² - رائد نايف حاج سليمان، محددات الاستقرار السياسي، الموقع الرئيسي للحوار المتمدن، الموقع الالكتروني

³ - سليم بوسطية، الثقافة السياسية و دور الإعلام في تنميتها، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، مجهولة، ص119.

تقاليد وخبرات التسلط السياسي وشخصياته الحكم أو الفرد ومركزية السلطة وتدني المستويات التعليمية في الغالب و ارتفاع نسبة الأمية الذي يعني انخفاض مستوى الوعي الايجابي لدى الفئات المتعلمة وهنا جاء دور الوسائل الإعلامية مبررة وعلى مبادرات الإصلاح السياسي الحقيقي انطلاق من دفاعها على ضرورة الحفاظ على الاستقرار من خلال الترويج لقيم وأهداف ومطالب تعد من ضمنهم الديمقراطية كالحرية والعدالة والمساواة.¹

4- الفعالية السياسية:

إن النظام السياسي الذي يتمكن من تغيير سياسته و قراراته (مخرجاته) بحسب "ديفيد استون" إزاء التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصل في البيئة الداخلية هو النظام الذي يستطيع تحقيق شرعيته و يضمن الاستقرار السياسي، أما إذا كانت مؤسسات النظام غير قادرة على الاستجابة للتغيرات في البيئة الداخلية فإن ذلك سيكون مدعاة إلى عدم الاستقرار السياسي.²

5- التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي:

إن تزايد حدة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية بين الجماعات يؤدي إلى الحرمان النسبي، والذي بدوره يؤدي إلى الشعور بالإحباط و الاضطهاد على مستوى الفرد، و الغضب الاجتماعي و السخط العام على المستوى الجماعي مما يدفع الجماعات إلى العنف ضد النظام و قياداته الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و استمرار التفاوت

¹ - عميرة محمد أيوب، مالكي رتيبة، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر، 1999 - 2009، مرجع سبق ذكره، ص20.

² - رائد نايف حاج سليمان، مرجع سبق ذكره.

الاقتصادي و الاجتماعي يؤدي إلى تفجير التناقضات و الانقسامات القائمة مما يقود إلى

اضطرابات عنيفة في أشكال : حركات انفصالية، حروب أهلية و غيرها كما حدث في لبنان

عام 1958-1975.¹

المطلب الثالث : العوامل المؤثر في الاستقرار السياسي: الداخلية و الخارجية بكل أنواعها:

يعتبر الاستقرار السياسي قدرة للتنظيم العمل السياسي للقيام بوظائفه والاستجابة لمطالب المواطنين

فهو غاية تسعى أي دولة لتحقيقها.

تصنف العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي إلى عوامل داخلية و خارجية و هي كالاتي:

العوامل الداخلية: و هي التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي أي هي التي تقع داخل إقليم

الدولة بالتكوين الذاتي و البنوي لها، و تضم هذه العوامل كل من البيئة الجغرافية، البشرية، المجتمعية،

السياسية، و الاقتصادية.

و يمكن تصنيفها كالاتي:

أ- العوامل السياسية:

- "ضعف المؤسسات السياسية والصراع الشخصي على السلطة و هذا ناتج عن الافتقار إلى

قاعدة مؤسساتية قوية، و إلى وجود سكان فاعلين سياسيا، و هنا تبرز أهمية البناء الدستوري

¹ - جوهري هشام ، بن بوكر رضوان، إشكالية الاستقرار السياسي و التنمية المحلية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص13.

و المؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار و كبح النزاعات التسلطية و اكتساب المؤسسات السياسية الثبات و الاستمرارية.¹

- الأحزاب السياسية: إن وجود الأحزاب السياسية يرتبط بصورة عكسية مع العنف و عدم الاستقرار السياسي فوجود الأحزاب السياسية خاصة في حالة عدم قيامها على أساس اثني يساعد على دمج هذه الجماعات في المجتمع، ويساعدها في إيصال مطالبها للنظام دون اللجوء إلى العنف، كما ستساعد هذه الأحزاب على زيادة المشاركة السياسية و انتقاء أسباب شعور بعض الجماعات الإثنية في المجتمع بالاغتراب السياسي و الظلم و التهميش.²

الفساد السياسي يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي: "إن للفساد مضار سياسية متعددة مثلما له آثار سلبية على الجانب الاقتصادي و على الجانب الاجتماعي، فهو يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي فإنه يخلق أجواء تسودها عدم العدالة و يشيع عنها الظلم و هو يؤدي في الوقت ذاته إلى تفويض الشرعية السياسية للدولة، و يعبر عن وجود مشكلات عميقة في معاملات الأفراد مع الدولة، فتفقد الدولة شرعيتها و تتجه نحو الإنهيار".³

¹ - مُجّد صالح بوعافية، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، جوان 2016، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص324.

² - سهام فوزي، الأحزاب السياسية وفشل الديمقراطية، موقع ميدل ايست، الموقع الإلكتروني www.middle-est.online.com، آخر اطلاع 02.03.2018.

³ - بقدي كريمة، الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا، دراسة حالة الجزائر، ماجستير في العلوم س و ع د، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص148.

الهزيمة العسكرية : يعتبر تدخل الجيش في الحياة السياسية أو تدخله لإسقاط الحكومة من العوامل المؤدية لعدم الاستقرار السياسي " تسبب جرح عميق في الذات الوطنية من جهة و إلى تزعزع في الشرعية التي يرتكز عليها النظام السياسي الحاكم من جهة أخرى.¹

الانحطاط المؤسسي: حيث المؤسسات لا توجد و إن وجدت فشكلية و الأزمات الاقتصادية

وطغيان عنصر الثبات و الحرمان النسبي و انعدام العدالة الاجتماعية التي تقود إلى تركيز مصادر القوة في يد أقلية لجأت إلى أبسط هيمنتها على النظام السياسي بما قاد إلى تحديد نطاق المشاركة السياسية و قصرها على الطبقة العليا في المجتمع إلى جانب خلقها لجو من الإحباط الاجتماعي و التوتر ومزيد من عدم الاستقرار.²

■ التعبئة الاجتماعية التي يرى "صامويل هانغتون" أنها قد تزعزع الاستقرار أكثر من النمو الاقتصادي لأنها تولد و تعزز المتطلبات أو المطالب بشكل أكبر من الإشباع التي يجلبها توسع الإنتاج، كما أكدت بأن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تلعب دورا في زيادة العنف و عدم الاستقرار و قد أوضح ذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية و التعبئة الاجتماعية، فحسب رأيه إذا كانت هذه الأخيرة أسرع من معدل الأولى فإن ذلك يعني وجود زيادة في المشاركة السياسية و المطالب الاجتماعية مقابل قصور في

1- محمد صالح بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص 325.

2- د. عبد العظيم محمود حنفي، الأهرام المسائي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعاده، منتدى الأهرام المسائي، الموقع الإلكتروني -massai-ahram.org.eg، آخر اطلاع 2018-03-02.

التنمية الاقتصادية و عجز المؤسسات السياسية في مواجهة تلك التغيرات مما يخلق شعور

بالإحباط الاجتماعي الذي يتولد عنه أعمال العنف و عدم الاستقرار.¹

العوامل الاقتصادية:

الأزمات الاقتصادية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و تتمثل في:

- 1- ارتفاع معدلات البطالة: هي من أبرز المشكلات التي تعاني منها العديد من الدول.
 - 2- تزايد الركود الاقتصادي: "يحدث الركود الاقتصادي في معظم الحالات بسبب وجود زيادة في إنتاجية السلع و الخدمات بشكل لا يفوق الطاقة الاستهلاكية الأمر الذي يؤثر على مؤشر العرض و الطلب و يسبب تكديس هذه السلع و الخدمات لدى منتجيها و بائعيها".²
 - 3- اتساع نطاق الفقر: " يعد اتساع نطاق الفقر في البلاد التحدي الأكبر أمام متخذي القرار في البلاد و يرى البعض أن البطالة هي المحرك الرئيسي للفقر".³
- العامل الاقتصادي له دور مهم في تحقيق الاستقرار السياسي في تحقيق النمو الاقتصادي يساهم في القضاء على الفقر و البطالة.

العوامل الثقافية:

و ترتبط بالأفليات كقوى اجتماعية قائمة على أساس ديني أو لغوي أو اجتماعي.

1- محمد صالح بوعافية، مرجع سبق ذكره، ص325.

2- محمد سالم، معلومات عن الركود الاقتصادي، منتدى وزي وزي، الموقع الإلكتروني: weziwezi.com، آخر اطلاع 03.03.2018.

3- خالد الزويدي، اتساع نطاق الفقر، الدستور عمان، الموقع الإلكتروني www.addustour.com/article/613658، آخر اطلاع 03.03.2018.

التجانس الثقافي: "عدم الاستقرار حسب رأي بن خلدون هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها و عصبياؤها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث لا يمكن اعتماده بشكل مطلق و ذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها.¹

العوامل الخارجية:

المتمثل في التأثيرات البيئة الخارجية على الأنظمة لها تأثير كبير على الاستقرار السياسي في المجتمع و الدولة و ترتبط بالبيئة الإقليمية أو الدولية أهمها:

- **الدول الكبرى:** "وذلك من خلال تدخلها المباشر أو الغير المباشر في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و تغذيتها للصراعات الداخلية فيها، أو بالعكس حمايتها للقيادات الحاكمة بحثا عن تكريس التبعية الاقتصادية و السياسية".²

شركات متعددة الجنسيات:

"يرى بعض الباحثين في دراساتهم لعوامل انتشار عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية على تأثير سياسات الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة ، في خلق الاضطرابات و الانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية في الدول النامية التي تتعرض فيها مصالح الشركات الأمريكية و الغربية عموما

1- عزة محمود عبد القادر نافي، مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن، الموقع الالكتروني

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635 أخر اطلاع 2018/03/06.

2- بن سانية عبد الرحمان ، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،جامعة غرداية، العدد 18، 2013، ص 141.

لأخطار التأميم و المصادرة، بل إن هذه الشركات عادة ما تتورط في الحياة السياسية في الدول النامية. و تقدم إلى حكومتها الأجنبية معلومات و تقارير ضخمة عن الأوضاع الداخلية، و تسهل لأجهزة مخابراتها الاتصال بالعناصر المؤثرة خاصة في الجيش و التي يمكن استمالتها بالمغريات المختلفة، ثم تعمل هذه الشركات و بدعم حكومتها على خلق فوضى اقتصادية و سياسية ليتحرك العسكريون "المأجورون" في ظلها للإطاحة بالنظام القائم الذي تحدى مصالح هذه الشركات".¹

العوامل الخارجية تتسبب في عدم الاستقرار السياسي، "مثلا تعمل بعض الدول على تمكين الأقليات في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها، من خلال إحدى أشكال العنف فتتناغم التدخلات الخارجية مع التناقضات الداخلية سيحدث عنفا يؤدي بدوره إلى عدم استقرار سياسي".²

1- جلال عوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعاده الاقتصادية في الدول النامية، مجهولة ، ص144.

2- حسان بن نوي، تأثير الأقليات على استقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط، دراسة الحالة لبنان، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010. ص34.

المبحث الثاني : الأنظمة السياسية: الوظائف و الأنواع

المطلب الأول : مفهوم الأنظمة السياسية:

- عرّف "ابراهيم درويش" الأنظمة السياسية بأنها: مجموعة الأنماط المتدخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرار، والتي تترجم أهداف و خلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى الشرعية على القوة السياسية فحوّلها إلى سلطات مقبولة من الجامعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية، وكذا عرّفها "ثروت بدوي" بأنها مجموعة القواعد و الأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم و وسائل ممارسة السلطة وأهدافها و طبيعتها ومركز الفرد منها و ضماناته قبلها.¹

النظام السياسي مجموعة عناصر مهمتها الإبقاء على المجتمع من حيث هو كيان حي قائم بذاته تديره سلطة سياسية، و هو واحد من أنظمة المجتمع الأخرى كالنظام الاقتصادي و النظام القانوني والنظام الثقافي.²

و العناصر التي يتألف منها النظام السياسي هي:

- التنظيمات السياسية و القواعد السياسية و العلاقات السياسية- الوعي السياسي.
- "و يؤثر كل عنصر من هذه العناصر في الآخر و يعتمد عليه و تفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما لا مجرد عدد من الأشياء التي تجمعها المصادفة، و لا تصل بعضها ببعض أية

1- وائل عبد الحميد المبحوح، المعارضة في الفكر السياسي (حركة المقاومة الإسلامية حماس) 1994- 2006، دراسة تحليلية، بيروت، ط1،

2012- 1433، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، ص42.

2- صالح جواد الكاظم، علي العايب العاني، الأنظمة السياسية، بغداد، مطبعة دار الحكمة 1991، ص5.

علائق، وفي الوقت نفسه يؤلف كل عنصر من هذه العناصر نظاما فرعيا من النظام السياسي.¹

- هدف النظام السياسي هو البقاء في السلطة لفترة طويلة مما يحقق الاستقرار والتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك بتحقيق مطالب المجتمع، مما يؤدي إلى بقاءه لمدة طويلة، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي.

النظام السياسي: هو مفهوم يعبر عن كافة التفاعلات السياسية و الأنماط و العلاقات المتداخلة والمتشابكة المتعلقة بالظاهرة السياسية في المجتمع سواء ارتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو تمت خارجها.²

تحديد أبرز المقومات الأساسية لهذا المفهوم ما يلي:

- السلطة السياسية بوجهيها الرسمي (المرتبط بالمنصب) و الغير رسمي (النفوذ و التأثير اعتمادا على ركائز أخرى).
- وحدات يتكون منها النظام، بصرف النظر عن ماهيتها: أبنية رسمية و أخرى غير رسمية.
- بيئة يتحرك في إطارها النظام السياسي.
- علاقة تفاعل و تأثير بين النظام و بيئته و كذلك بين وحدات النظام، فقد يصل التفاعل بين

1- صالح جواد الكاظم و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

2- د. أمينة أحمد محمد سالم، دور الجيش في النظام السياسي الإسرائيلي، الناشر المكتب العربي للمعارف، ص 4.

الأخيرة إلى حد الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال وحدة أو عنصر ما تؤثر في العناصر الأخرى

أو أن التغير في أي منها يؤثر في الوحدات الأخرى.¹

المطلب الثاني : وظائف النظام السياسي:

إن النظام السياسي "يتفاعل مع الأنظمة الأخرى في المجتمع بالرغم من ممارسة السلطة العليا، و لا

تعني هذه السلطة بذاتها انفصال النظام السياسي عن البيئة الاقتصادية الاجتماعية التي يتحرك فيها

ذلك لأنه في المال الأخيرة فهي أساسه و هي البناء الذي يقوم عليه".²

و استنادا إلى ذلك يمكن تحديد الوظائف كالاتي:

قام "الموند" بتقسيم هذه الوظائف إلى مجموعتين وظائف على مستوى المدخلات ووظائف على

مستوى المخرجات:

- المجموعة الأولى: وظائف على مستوى المدخلات:

أ- التنشئة السياسية: "وهي العملية التي يتم بمقتضاها نقل ثقافة المجتمع عبر الأجيال، و تساهم

فيها مؤسسات عديدة: الأسرة، المدرسة، دور العبادة، الحزب، أدوات الإعلام، الجيش... الخ"³

ب- التجنيد السياسي: هو عملية اسناد الأدوار السياسية إلى الأفراد و إكسابهم الخبرات اللازمة

للقيام بهذه الأدوار ومن بين أدوات تجنيد الحزب السياسي والنقابات والبرلمان، والبيروقراطية.⁴

1- د. أمينة أحمد محمد سالم، مرجع سبق ذكره، ص42.

2- صالح جواد الكاظم، علي غالب العاني، مرجع سبق ذكره، ص8.

3- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص61.

4- نفس المرجع، ص62.

يقصد هنا عملية اختيار الأشخاص المناسبين لتولي المناصب الرسمية و القيادية في الدولة و هذه الوظيفة تؤديها على الأنظمة دون استثناء.

ج- التعبير عن المصالح: و تشير إلى العملية التي يبرزها الأفراد و الجماعات مطالبهم لصانع القرار السياسي، و تمثل هذه الخطوة الأولى في عملية التحويل السياسي المتعلقة بتحويل المدخلات إلى المخرجات و يتم التعبير عن المصلحة بواسطة أبنية عديدة مختلفة و بوسائل متعددة و متنوعة مثل التظاهرات و البيانات.¹

- إعطاء الفرصة للجماعات المختلفة في التعبير عن مصالحها و توصل مطالبها بوسائل عديدة مثل وسائل الإعلام، المظاهرات... الخ.

د- تجسيد المصالح: "يقصد به تجميع و بلورة المطالب في صورة اقتراحات و تتولى الأحزاب السياسية عادة القيام بهذه الوظيفة و لعل وجود أبنية متخصصة في تجميع المصالح يخفف من العبء الملقى على عاتق صانعي القرار و يزيد بالتالي من قدرة النظام السياسي على الاستجابة".²

نقل المطالب من البيئة إلى صانعي القرار و هي القدرة التوزيعية العادلة لموارد و الخدمات وهي من أهم وظائف النظام السياسي.

1- مجهول، الاقتراب الوظيفي ل: غابريال الموند ، مكتبة العلوم السياسي، الموقع الالكتروني، www.facebook.com/permalink.php?id274111 آخر اطلاع 2018/03/27.

2- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص62.

هـ- الاتصال السياسي: و يشير إلى درجة التفاعل بين أجزاء النظام السياسي و بشكل عام فإن

الوضع الأمثل هو أن يكون بينها اتصال بين الجهتين:

من السلطة الحاكمة إلى المواطنين المحكومين بها يمكن نقل سياسات الحكومة و مواقفها و توجيهاتها إلى المحكومين، و من المحكومين إلى السلطة الحاكمة بها يتيح نقل مطالب المواطنين و آرائهم و مقترحاتهم حول الشؤون السياسية، بالإضافة إلى ذلك فإن الاتصال السياسي يشير إلى انفتاح العلاقة بين التكوينات الاجتماعية المختلفة في الدولة و استمرار الحوار السلمي فيما بينها.¹

- يقصد بها نقل الرسائل داخل النظام أو خارجه و هي القدرة الاستجابية و يكون هذا الاتصال عبر وسائل الإعلام و الأحزاب و جماعات المصالح... الخ من أجل تأدية وظائف النظام المختلفة.

- المجموعة الثانية: وظائف على مستوى المخرجات:

أ- وضع و صياغة السياسات و اتخاذ القرارات "أو ما يطلق عليه صنع القاعدة و يشترك ذلك في السلطان التنفيذية و التشريعية، إذ تتولى الأولى ممثلة في رئيس الدولة و الحكومة مهمة الموافقة عليها أو رفضها أو تعديلها و هذا الأمر يمكن أن يكون متشابها من حيث الأداء في النظم الحديثة سواء كانت ديمقراطية أو شمولية مع خلاف في الدرجة".²

ب- تنفيذ القاعدة: يعني تطبيق القواعد و القرارات و يتم ذلك بواسطة الجهاز الإداري و السلطة التنفيذية.

1- النظام السياسي، مجهولة.

2- ثامر كامل نَجْد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص63.

ج- التقاضي و الاحتكام بموجب القاعدة: و يقصد به إصدار حكم قضائي ملزم في مسألة ما

استنادا إلى قاعدة معينة و بالتالي فإن وظيفة التقاضي هي في الواقع حل للصراعات و يستند

أداء هذه الوظيفة عادة إلى المحاكم، و لكن قد تؤديها المجالس العرقية في المجتمعات التقليدية و

في النظم الشمولية تشارك بمقدار أو آخر أجهزة الدولة الخاصة في عملية التقاضي، و هذه

المجالس يمكن أن تتهم أي مواطن بخرق القانون و تقرر أنه مذنب و تعاقبه.¹

لكل نظام سياسي جهاز قضائي يولى الفصل في النزاعات بين الأفراد فإن عمل القضاء

ينصب في تفسير روح القانون و تطبيق النصوص القانونية في حالات المنازعات الحاصلة بين

الأفراد أو الهيئات الرسمية.

1- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص64.

المطلب الثالث : تصنيفات الأنظمة السياسية:

أنواع الأنظمة السياسية:

1- النظام الرئاسي: "و هو النظام الذي يتأسس على فردية السلطة التنفيذية أو الفصل التام بين

السلطات الثلاث كما هو الحال في الولايات المتحدة و دول أمريكا الجنوبية".

و يتميز بما يلي :¹

■ رئيس الدولة هو الذي يتولى ممارسة السلطة التنفيذية و هو المتحكم فيها و رئيسها، فهو رئيس

الجمهورية و رئيس الحكومة " و يتولى وضع السياسة العامة للدولة و يشرف على تنفيذها

بمساعدة الوزراء الذين يتولى كل واحد منهم اختصاصات وزارته، أو يخضعون لمسئولية أمام

الرئيس، فهو الذي يعينهم و يعزلهم و اجتماعات الرئيس مع وزارته لا تكون إلا استشارية".

- يتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب، و الفائز هو الذي يحصل على الأغلبية من التصويت من

قبل الشعب.

■ السلطة التشريعية "تنتخب من قبل الشعب مباشرة، و تتولى تشريع القوانين، و مراقبة السلطة

التنفيذية، و تتكون في الدول الفدرالية من مجلسين هما مجلس النواب الذي ينتخب من قبل

الشعب وفقا لعدد السكان، و مجلس الشيوخ الذي ينتخب من قبل الولايات بعدد متساو

لكل ولاية صغيرة أو كبيرة".

1- فحطان أحمد الحمداني، مدخل إلى العلوم السياسية، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر و التوزيع 1984، ط1، 2012-1433، ص ص

. 249-248

■ استقلال السلطة القضائية قائم على أساس عدم التدخل من قبل باقي سلطات الدولة، و أن

استقلال القضاء يعني تحرر سلطته من أي تدخل.

■ توفير الاستقرار السياسي.

■ هذا النظام ناجح في البلدان الديمقراطية و التي يكون فيها مستوى النضوج و الوعي السياسي

عالي.

و من أبرز مميزات هذا النظام هو الفصل بين السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية)

وتتمثل فيما يلي:

أ- استقلالية الرئيس في سياسته.

ب- من اختصاص الرئيس رسم و إدارة و السياسة الخارجية.

ج- ليس من حق البرلمان إقالة الرئيس.

د- ليس من حق الرئيس حل البرلمان.

هـ- تقسيم العمل و زيادة الفاعلية.

و- تحقيق الشرعية.

2- النظام البرلماني: "هو نظام الحكم يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

بحيث يكون أمر التوجيه السياسي للشؤون العامة للدولة نتيجة تعاون كامل بين البرلمان و رئيس

الدولة عن طريق الوزارة المسؤولة أمام ممثلي الشعب"¹.

خصائص هذا النظام:

- أولاً: ثنائية السلطة التنفيذية التي تتكون من طرفين هما:**1- رئيس الدولة:** "سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية، فالملك يتولى السلطة بالوراثة، بينما ينتخب

الرئيس من قبل الشعب مباشرة أي من قبل البرلمان، و تختلف سلطة الرئيس باختلاف الدساتير

فقد تكون سلطة ثانوية و شكلية"².

2- الوزارة: "وهي الطرف الثاني للسلطة التنفيذية و تتولى السلطة الفعلية في الدولة، و تكون

مسؤولة عن أعمالها أمام البرلمان، سواء كانت مسؤولية جماعية تضامنية أما مسؤولية فردية تقع

على عاتق كل وزير".

ثانياً: السلطة القضائية: و هي التي تفسر القانون و القضاة يتولون النظر في المنازعات و الحكم

فيها، و أهم حرية اختيار القوانين. و يشترط فيهم معرفة القانون، و يتم اختيارهم كالاتي:

1- بواسطة الهيئة التشريعية (البرلمان).**2- الاختيار بالانتخاب الشعبي المباشر.**

1- يحي غازي عبد الحمدي، النظام البرلماني العراقي في ظل الدستور 2005، دراسة مقارنة، ماجستير قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص20.

2- فحطان أحمد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص250.

3- التعيين من قبل السلطة التنفيذية.

ثالثا: فصل السلطات:

إن السلطات الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية) غير منفصلة عن بعضها تماما، هو فصل مرن، فكل واحدة تتعاون مع غيرها لتحقيق الصالح العام و يتجلى ذلك فيما يلي:¹

1- السلطة التنفيذية تقوم بإجراءات تكوين البرلمان، وإجراء الانتخابات وإعلان نتائجها، ولها حق حل البرلمان، و الدعوة لانعقاده.

2- حق البرلمان في حجب الثقة عن الوزارة: "إن لجان البرلمان تساهم أيضا في التعاون مع

السلطة التنفيذية في العمل و الرقابة و الشؤون الخارجية التي تنسق مع وزارة الخارجية وتراقبها"

3- "حق السلطة القضائية في مراقبة السلطين التشريعية و التنفيذية لاسيما المحكمة العليا التي

تنظر في دستورية القوانين الصادرة من كليهما، و مخالفة الدستور من قبل الهيئة الحاكمة

وإمكانات عزل رئيس الدولة و محاكمته، و كذلك الوزارة في حال انتهاك الدستور أو القيام

بأعمال عبائية فكلهم مسؤولون أمام القانون شعبا و سلطة و لكن هناك حصانات قضائية

للنواب و رئيس الدولة و القضاة أنفسهم"

1- قحطان أحمد الحمداني، مدخل إلى العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص255.

3- النظام شبه رئاسي (مختلط)

يطلق مفهوم النظام شبه رئاسي:

1- "لا يوجد من الناحية النظرية نظام شبه رئاسي لهذه التسمية إنما المقصود به نوع من النظام

البرلماني أدخلت عليه تعديلات قوة جانب السلطة القضائية لاسيما توسيع صلاحيات رئيس

الجمهورية باختصاصات أوسع مقارنة بما يتمتع به رئيس الدولة في النظام البرلماني التقليدي"¹

2- و في هذا النظام رئيس الدولة هو الذي يهيمن على السلطة التنفيذية، بحيث تشاركه في ممارستها

الوزارة و غالبا ما تكون مسؤولة أمام البرلمان الاعتماد النظام مبادئ البرلمان.

و يعرف أيضا بالنظام المختلط لأنه مزيج بين تقنيات النظام الرئاسي و البرلماني:

1- رئيس الجمهورية ينتخب مباشرة من الشعب.

2- "هذا النظام يعطي لرئيس الجمهورية حق حل مجلس الشعب و المطالبة بانتخابات جديدة

للمجلس بشرط لا يسيء استخدام هذا الحق، بمعنى لا يجب على رئيس الجمهورية المطالبة

بانتخابات جديدة للمجلس أكثر من مرة واحدة في كل سنة"².

3- صلاحيات رئيس الدولة هي أكثر بكثير من صلاحيات رئيس الدولة في النظام البرلماني، فهو

الذي يعين رئيس الوزراء و يقبلهم

4- الحق في حل البرلمان استشارة الوزير الأول و رئيس المجلس .

1- موقع الدراسة الجزائري، بحث حول النظام شبه رئاسي، الموقع الإلكتروني ، <http://eddirasa.com>، آخر اطلاع 27/03/2018 .

2- أمل مرشدي، استشارات قانونية مجانية محاماة نت، الموقع الإلكتروني ، www.mohamah.net/law، آخر اطلاع 27/03/2018.

- 5- الحق في اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي.
- 6- مشاركة رئيس الدولة و رئيس الوزراء في السلطة التنفيذية.
- 7- يعين بعض أعضاء المجلس الدستوري
- 8- تعيين الموظفين الكبار و العسكريين.
- 9- يمثل الدولة في الاجتماعات الهامة مع رؤساء الدول.

المبحث الثالث : النظريات المفسرة لمصادر عدم الاستقرار السياسي

المطلب الأول : الاقتراب المفسر للاستقرار :

مدخل إلى تحليل النظم:

يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة تحليل فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر و الأجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل أو اعتماد متبادل.¹

قدم ديفيد إستون اطار لتحليل النظام السياسي تبدأ بالمدخلات و تنتهي بالمرجات مع قيام عملية التغذية الاسترجاعية و هي كالتالي:

- 1- المدخلات: تتمثل بمطالب الشعب و التي تتعلق باحتياجاتهم المادية و المعنوي.
- 2- المساندة Support: تمثل العامل الأساسي الثاني المحدد للمدخلات من وجهة نظر "آيستن" حيث تقوم على عملية التأمين و الدعم الشعبي لقرارات الحكومة.²
- 3- المخرجات: هي نتيجة استجابة أو تفاعل النظام مع المطالب المقدمة له، و يكون ذلك في شكل قرارات يتخذها النظام كرد فعل أو استجابة لمطالب الأفراد و الجماعات داخل المجتمع..

¹ - طه محمد، تحليل النظم عند ديفيد ايستون، مسار العلوم السياسية الأكاديمي، الموقع الالكتروني،

² - د.عاطف بن عبد الله سكر ، النظام السياسي السعودي 111، ط1، كلية الاقتصاد و الادارة، قسم س، المملكة العربية السعودية، ص25.

4- عملية التحويل: تتمثل هذه العملية في مجموعة الأنشطة و التفاعلات التي يقوم بها

النظام و يحول عن طريقها مدخلاته من موارد و مطالب تأييد إلى مخرجات.¹

5- التغذية الاسترجاعية: وهي ردة الفعل لقرار الحكومة (المخرجات)، و هي استجابة

الحكومة لمطالب الشعب و التغذية العكسية دليل على عملية التفاعل في النظام

والمجتمع.

اقتراب تحليل النظم:

حيث يرى "ديفيد ايستون" أن عدم الاستقرار السياسي مرادفا لتهديدات جوهرية لبقاء النظام

السياسي، نتيجة عدم قدرته على التكيف مع التحولات المجتمعية و تحديدا وجود فجوة بين المطالب

المجتمعية المتصاعدة و السياسات الهادفة للاستجابة لتلك المطالب و الاستجابة للاحتياجات و من ثم

وجود تغذية عكسية سلبية مستمرة تؤدي لزيادة المطالب و استنزاف الموارد و تراجع تأييد النظام.²

ملاحظات أولية حول بعض عوامل الاستقرار و عدم الاستقرار الأساسية:³

- انخفاض حجم التأييد أو المساندة للنظام السياسي.

- ضعف عمليات التحويل و الاستجابة لدى النظام و مؤسساته.

1- جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في العلوم السياسية بحوث رؤية مختلفة، الموقع الالكتروني

bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html، آخر اطلاع 2018/03/16.

2- محمد عبد الله بونس، إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا، ملحق اتجاهات نظرية عدم الاستقرار

مقاربات تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية، السياسة الدولية : العدد 198، جويلية 2014، ص11.

3- نفس المرجع ، ص20.

- غياب أو ضعف التغذية الاسترجاعية الفعالة التي تؤدي إلى تعديل السياسات و القرارات غير الناجحة.

المطلب الثاني : النظرية المؤسسية:

جاء منطق المؤسسات الليبرالية الجديد للتركيز على إنشاء و بناء قدرات المؤسسات، بمعنى آخر البحث في بناء قدرة مؤسسات الدولة على توفير الظروف الملائمة للتنمية التي يقودها السوق، وذلك بتوجيه قدرة مؤسسات الدولة إلى المجالات التالية: الإدارة الاقتصادية، السياسات الهيكلية، والسياسات الاندماج الاجتماعي، العدالة و الإدارة للقطاع العام و مؤسساته، و يتم تقييم القدرات وفقا لمعياري الهدف و التقنية، و في ظل مشاكل التنمية التي تواجهها الدول المهشة و هي ضعف سياسات الحكم و مؤسساته الذي يدعم الأداء الفعال للأسواق، ظهر في نفس سياق النمو الليبرالي اتجاه يدعوا إلى ربط الديمقراطية ببناء القدرات.¹

و من صور عدم الاستقرار السياسي الانحطاط المؤسسي و هو افتقار الدولة لوجود مؤسسات سياسية قادرة على التكيف مع الإطار الاجتماعي، و القادرة على تلبية مطالب المجتمع. و من ناحية أخرى يرتبط الانحطاط المؤسسي في غياب إجراءات محددة ثابتة لتنظيم عملية انتقال السلطة، و أيضا ما تعانيه من وجود حكام دكتاتوريين على النظام السياسي يحكمون مدى الحياة، مما يؤدي إلى الانقلابات العسكرية و هي الوسيلة الوحيدة لتغير الحكام و الوصول إلى السلطة، و هذه الظاهرة تتركز في الدول النامور الآسيوية و الشرق الأوسط.

1- محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة المفهوم و النظرية و أسئلة الراهنة، المعهد المصري للدراسات الموقع الالكتروني ، <http://eips-eg.org> ، آخر اطلاع 2018/03/16.

و من أهم مبادئ المدرسة المؤسسية:¹

1- التركيز الأوسع على المؤسسات.

2- تضارب المصالح.

3- إصلاح ديمقراطي ليبرالي

4- رفض فكرة التوازن العادي الطبيعي.

"تعتبر النظرية المؤسسية لـ "صمويل هنكتون" من أوائل النظريات التي عنيت بقضية عدم الاستقرار

السياسي حيث تقوم هذه النظرية على افتراض رئيسي مفاده أن اتساع الفجوة بين التعبئة الاجتماعية

يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية عبر القنوات الرسمية في ظل ضعف و تردّي المؤسسات الرسمية ومن

ثم تصاعد عدم الاستقرار السياسي.²

عدم الاستقرار السياسية = $\frac{\text{social mobilization}}{\text{التعبئة الاجتماعية}}$ = $\frac{\text{فرص الحراك الاقتصادي}}{\text{المؤسسة السياسية}}$

عوامل الاستقرار و عدم الاستقرار الأساسية:

- ضعف المؤسسات.
- ضعف القدرة على التكيف لدى المؤسسات.
- عدم احترام الفاعلين متطلبات التفاعل في إطار المؤسسات القائمة أو تحدي شرعيتها.

1- مجهول، المدرسة المؤسسية، الموقع الإلكتروني fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/lmdrs_lmwssty.pdf، آخر اطلاع

2018/03/16، ص 03.

2- محمد عبد الله بونس، مرجع سبق ذكره، ص 22.

- تراجع مصادر شرعية لمؤسسات القائمة.

المطلب الثالث : نظرية صنع القرار:

إن عملية صنع القرار السياسي تعد مدخلا مهما في فهم طبيعة الأنظمة السياسية في دول العالم، "والقرار هو تصور مدرك لوضع ما يراد بلوغه أو تحقيقه و اتخاذ القرار يقصد به اختيار بديل محدد أو قراره محدد"¹.

و تقوم نظرية صنع القرار السياسي على أطر تحليلية على مستويين في التحصيل السياسي و هما:

- **المستوى الأول:** النموذج التحليلي لعملية صنع القرار السياسي يقصد بها مجموعة من

المراحل التي يتيحها صانع القرار من أجل إصدار قرار سياسي صائب و التي تتوفر فيه نسبة

النجاح أكبر من احتمال الفشل .

- **المستوى الثاني:** النموذج التحليلي لتقييم القرارات السياسية و هي القرارات التي تم إصدارها

و تطبيقها، و هنا يحتاج إلى إطار نظري مختلف عن النموذج التحليلي لعملية صنع القرار.

- "هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في صنع القرار السياسي، كدور القائد و شخصيته

وطموحاته و التركيب الاقتصادي، الاجتماعي و الرأي العام، والأحزاب السياسية، جماعات

المصالح، وطبيعة النظام السياسي...الخ، فعملية صنع القرار تؤثر فيها مجموعة من العوامل

1- فهمي عبد القادر مُجد، النظريات الجزائية و الكلية في العلاقات الدولية، ط1، عمان، دار الشروق، 2010، ص78.

والمؤثرات النفسية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، كما تتضمن مجموعة من العناصر

و الاعتبارات التي يتخذ القرار بناء عليها".¹

العوامل المؤثرة على صانع القرار:

إن صانع القرار يكون خاضعا لمجموعة من المؤثرات و بالتالي يصبح متأثرا بها في جميع مراحل

عملية صنع القرار، و من بين العوامل التي تؤثر في صانع القرار ما يلي:²

- 1- دور صانع القرار الرسمي في هيكل صنع القرارات المسؤول.
- 2- ميوله و اتجاهاته الشخصية.
- 3- رؤيته عن مصالح دولته و طبيعة تقييمه لها.
- 4- إدراكه للموقف الخارجي، و كذلك إدراكه لمدى ما يتضمنه من خطورة أو تهديد.
- 5- القواعد و الإجراءات المنظمة لعملية القرارات.
- 6- تقييمه للنتائج التي يتحمل أن تقود إليها مشاريع القرارات البديلة.
- 7- الضغوطات النابعة من تقيده بارتباطات و تعهدات سابقة.
- 8- توقعاته من السلوك الذي يحتمل أن يصدر عن الأطراف أو القوى ذوي العلاقة بالموقف.
- 9- الاعتبارات الاقتصادية و التكنولوجية التي قد تخدم تنفيذ القرار.

1- أحمد ناصوري، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، العدد الأول، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، 2005، ص 27.

2- د. جمال علي زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي، رؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر، جامعة قناة السويس، ص 9.

- عملية صنع القرار تتركز على المتغير الديمقراطي، فعندما يكون النظام الديمقراطي، يتي القرار من صانع القرار للبيئة التي حوله، أي يكون هناك تفاعل قوي بينه و بين المجتمع فيتحول من صانع القرار إلى متخذ القرار.
- "الافتقار إلى الرشادة و العقلانية، في عملية صنع القرار بدءا من تحديد المشكلة و البدائل وصولا إلى اتخاذ القرار و تنفيذه و متابعة تأثيراته".¹

¹ - مُجَّد عبد الله يونس، إشكالية الاختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا، مرجع سبق ذكره، ص14.

ملخص الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل الذي تطرقنا إليه يمكننا استخلاص النقاط التالية:

- الاستقرار السياسي يعد مفهوم ظاهرة نسبية في التطبيق والمعنى، فلا توحد الدولة تتمتع بالاستقرار السياسي التام، فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار تحدد وفق لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة، الاستجابة من جهة الأخرى. إذن الاستقرار السياسي قد يكون نتيجة لضعف المطالب قوة المساندة من قبل النظام السياسي.

- فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار السياسي فهي متعددة ومتنوعة ومتداخلة في شبكة معقدة من العوامل التي تتبع الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول التي يصعب معها رد الظاهرة إلى عامل مستقل، يمكن إجمالاً التمييز بين مجموعة من العوامل داخلية وخارجية تتضافر في إبراز ظاهرة الاستقرار السياسي.

تمهيد:

التنمية الاقتصادية هي مسألة اجتماعية و سياسية تمثل مكانا بارزا في القضايا المختلفة منذ فترة طويلة ، في الوقت الحاضر أصبحت دراستها تحتل مركز الصدارة في الفروع المختلفة التي يبحثها الباحث الاقتصادي العالمي. وينظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها أداة لتقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل. فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، عليه فان الدول المتقدمة اقتصاديا هي الدول التي حققت الكثير في هذا الاتجاه.

من خلال هذا الفصل سوف نحاول شرح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي خاصة من خلال مجموعة من المتغيرات المرتبطة بهما.

المبحث الأول: تأثير الأزمات المالية على استقرار الدول

المطلب الأول: الأزمات أسبابها و أنواعها

قبل التطرق إلى أسباب الأزمات المالية و أنواعها يجب معرفة مفهوم الأزمة المالية. لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية نذكر منها: "الأزمة المالية هي اضطراب حاد و مفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى".¹

أسباب الأزمة المالية:

هناك العديد من الأسباب التي تؤثر تأثيرا مباشرا و غير مباشر على البنوك و أسواق المال والتي تؤدي إلى تراجع الاقتصاد. فتشخيص أسباب الأزمة المالية هو الحل السليم لهذه الأزمة و من الأسباب الاقتصادية:

- عدم استقرار الاقتصاد الكلي هو أحد الأسباب الرئيسية لإخفاقات الأعمال التجارية و نقص الاستثمار.

- التقلبات في أسعار الفائدة العالمية هي أيضا مسببة للأزمات المالية خاصة في الدول النامية، فعدم استقرار الأسعار في الفائدة عالميا لا يؤثر فقط على تكلفة الاقتراض، بل يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - د. فريد كورتل، الأزمة المالية: مفهومه، أسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية، العدد 20، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجهولة، ص 6.

- التقلبات في أسعار الصرف الحقيقية تؤثر على مستوى الاقتصاد الكلي و هي سبب مباشر و غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية، و أكدت بعض الدراسات حول هذه التقلبات أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية عانت من التغيرات في أسعار الصرف و بما ذلك دول جنوب شرق آسيا، و ذكرت الدراسة أن نوع الأزمات المالية كانت نتيجة ارتفاع الأرباح في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الناتجة المحلية¹

أنواع الأزمات المالية:

أ- الأزمات المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع، فيما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذ ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، و إن حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية.²

و هذه الأزمة تؤثر على النشاط الاقتصادي.

ب- أزمة سعر الصرف:

¹ - نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية وآثارها على الأسواق المالية العربية، دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال فترة 2007-2008، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، ص 39.

² - د. فريد كورتل، مرجع سبق ذكره، ص 22.

و يطلق عليها أحيانا أزمة الصرف الأجنبي أو أزم العملة أو أزمة ميزان المدفوعات و هي أزمة مالية أي شكل من أشكال الأزمات المالية، و أزمة سعر الصرف في صورتها الأولية تتمثل في إتباع الدولة لنظام سعر الصرف الثابت مع قيام الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام بصورة طبيعية، تنطوي على العديد من أوجه الإنفاق المظهري مما يترتب عليه تولد عجز كبير في الموازنة العامة، بحيث لا يمكن لهذا العجز أن يستمر دون قيام الحكومة بإتباع سياسة نقدية توسعية تنطوي على الإصدار النقدي لتمويل هذا العجز مما يؤدي حتما تصاعد معدلات التضخم.¹

و يرتفع سعر الصرف الحقيقي، و يتزايد عجز الميزان التجاري، و إذا استمر هذا الوضع لمدة طويلة فإن سوق العملات تصبح لديه قناعة بأن الاحتياط الرسمي للعملة الأجنبية لن تكون قادرة على الدفاع عن استمرار سعر الصرف الحالي للعملة الوطنية.

سياسات سعر الصرف:

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية، ففي ظل هذا النظام يصعب على السلطات النقية أن تقوم بدور الملاذ الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية أن تقوم بدور

¹ - عمر محي الدين، أزمة النور الآسيوية: الجذور و الآليات و الدروس المستفادة، دار الشروق، ط1، 2000م، ص79.

إحداث الأخير للاقتراض بالعملات الأجنبية حيث ذلك يعني فقدان السلطات النقدية

لاحتياطها من النقد الأجنبي و حدوث أزمة السيولة.¹

الفقاعات المضاربة: **Bulles spéculatives**

الفقاعات المضاربة فيقصد بها " ذلك الارتفاع المستمر لسعر الأصل و التي يتميز بالتباعد ما بين

القيمة الأساسية لذلك الأصل مع قيمته السوقية.

و من خصائصها:²

- هي التوقف عن الشعور بالشك و عدم التأثر من حالة السوق و ذلك قبل و خلال مرحلة الفقاعة.

- الفقاعة في أسعار الأصول، انخفاض في سعر الأوراق المالية و الضرر الناتج من انفجار الفقاعة

على مستوى النشاط الاقتصادي و على حجم المشاركة، و مثال على ذلك انفجار الفقاعة في

الثمانينات في اليابان أدى إلى ركود الاقتصاد في اليابان، بما أن المضاربة انحصرت إلى حد كبير

بالسوق اليابانية، بقيت أضرار الناجمة عن انفجار الفقاعة محصورة في حدود اليابان.

- يتحمل مضارب الخسارة أو الربح

- لا يوجد مقابل لعملة المضاربة في الاقتصاد الحقيقي.

الأزمة البورصية:

1- نسيمه حاج موسى، الأزمات المالية الدولية و آثارها على الأسواق المالية العربية، مرجع سبق ذكره، ص40.

2- نفس المرجع، ص45.

"هي الانخفاض الحاد في قيمة الأصول المالية، و هذا بعد أن سجل في فترات سابقة ارتفاع في قيمتها نتيجة الشعور بالتفاؤل لدى جميع الأطراف من أن شراء الأصول اليوم و انتظار فترة ارتفاع أسعارها بنسبة أكبر و بيعها لتحقيق مكاسب هو أفضل استثمار مما دفع الكثير من الشركات إلى الاستثمار، في هذا الأصل لأن عائدته مرتفع غير أن هذا الجنون الذي تعيشه أسواق المال لا يمكن أن يدوم و لابد أن تحصل صدمة أخرى، تنقص مساره، أي تدفع الأسعار و كمية السيولة إلى التراجع و معها يتراجع الاقتصاد بالضبط فتحدث أزمة البورصة".¹

المطلب الثاني: الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي "الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج و الحرية الاقتصادية في إدارة وتسيير و ممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق".²

و من الأزمات التي عرفها النظام الرأسمالي:

-أولاً: الأزمات المالية على مستوى نشاط أو قطاع في مصرف معين أو أزمة قطاع الاستثمار

بمصرف (UBS) السويسري عام 2007:

قام المصرف السويسري عام 2007 الإعلان عن خسارته التي تتراوح ما بين 600-800 مليون

فرنك سويسري، و سبب هذه الخسارة أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

¹ - نسيمه حاج موسى، مرجع سبق ذكره، ص36.

² - أحمد محمد عاشور، النظام الرأسمالي: مفهومه و أسسه و عيوبه، الموقع الإلكتروني

www.alukah.net/culture/0/105598.09/04/2018، آخر اطلاع 2018/04/09.

أي أن التأثير الواقع هو انخفاض أرباح المصرف نتيجة الأزمة العقارية و تأثر أحد قطاعات الأنشطة الرئيسية للمصرف بهذه الخسارة.¹

-ثانيا: أزمة مصرف نوركون روك العقاري- إنجلترا 2007:

بلغ حجم المبالغ المالية التي أقرضها المصرف المركزي البريطاني لمصرف نوركون روك العقاري المتعثر أكثر من ثلاثة مليارات جنيه إسترليني أي ما يقارب ستة مليار دولار كدعم عاجل لمساعدته على تجاوز أزمة السيولة التي واجهته، كما ضمنت الحكومة البريطانية كافة إيداعات المصرف إذ تدافع عملاؤه لسحب أموالهم بعدما هوت أسهمه بنسبة تصل إلى 34 %، أي أن أسهم المصرف فقد نحو ثلث قيمتها، و جاء ذلك بعد أن أصدر المصرف تحذيرا من أنه يتوقع أن تتأثر الأرباح بالمشاكل الائتمانية التي يواجهها القطاع المصرفي.²

-ثالثا: الأزمة المالية في منطقة جغرافية معينة:

- أزمة الدول الآسيوية 1997:

تعرضت الدول الآسيوية و هي الدول (إندونيسيا، و ماليزيا، و سنغافورة، و تايوان، و هونج و تايلاند، و لاوس، و الفيليبين، و كمبوديا) لأزمة مالية حادة عام 1997 و شهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهيار كبيرا بدأ الاثنين الثاني من أكتوبر عام 1997، و أطلق عليه يوم الاثنين المجنون بدأت الأزمة من تايلاند و انتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها

¹ - إيمان محمود عبد اللطيف، الأزمات المالية العالمية الأسباب و الآثار و المعالجات، قسم الاقتصاد العام، جامعة سانت كليمنتش العالمية، العراق 2011، ص86.

² - إيمان محمود عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص90.

معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (Hang Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دولة المنطقة، دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة و بذلك السرعة نظرا لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك كانت تتراوح ما بين 7% - 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التقديرية و اندماج أسواقها و اقتصادياتها في الأسواق العالمية.¹

أهم الاختلالات التي أدت إلى الأزمة:²

- تراكم عجز ميزان المدفوعات الخارجي لهذه الدول، التي كانت تستورد و تستهلك أكثر مما تنتج وتصدر و ترتب عنها ذلك زيادة حجم مديونياتها الخارجية.
- عدم التناسب بين النمو المالي الكبير و السريع الذي نتج أساسا من التدفقات المالية الأجنبية وبين النمو الاقتصادي الفعلي في قطاع إنتاج السلع و الخدمات.
- توسع البنوك في منح القروض في قطاع العقارات دون مراعاة الضمانات المالية و القانونية الكافية.
- ضعف سيطرة ورقابة البنوك المركزية للنظام النقدي و المالي بفعل القوة المتزايدة للشركات متعددة الجنسيات.

¹ - إيمان محمود عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص100.

² - ساعد مرابط، مداخلة الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009، ص50.

المطلب الثالث تداعيات الأزمة المالية 2008:

بدأت أزمة مالية عالمية في سبتمبر 2008، و التي اعتبرت من أسوأ الأزمات التي اجتاحت العالم، وأثرت هذه الأزمة سلبا على معظم اقتصاديات دول العالم النامية و المتقدمة بدرجات متفاوتة، بدأت هذه الأزمة في الأساس كمشكلة اقتصادية مصرفية استثمارية مالية أمريكية، و امتدت هذه الأزمة إلى باقي دول العالم، مست الدول الأوروبية و الدول الآسيوية و الخليجية و الدول النامية، ومن تداعيات هذه الأزمة ما يلي:¹

1- تخفيض معدلات الفائدة في أمريكا إلى مستويات متدنية جدا و إغراق الأسواق المالية بالسيولة بعد 2001/11/09 حيث انخفض معدل الفائدة التأسيري على الفيدرالي من 6.5% في 2000 إلى 1% في 2003: ثم عاد للارتفاع حتى 5.25% في 2006 عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض معدل الفائدة هذا مع بداية أزمة الرهن العقاري في النصف الثاني من عام 2008 تدريجية ليصل إلى 0.45% حاليا.

2- الجشع و الطمع و الاحتيال من قبل بعض سماسرة القروض العقارية بنوك الإقراض العقاري، المصارف التجارية، البنوك الاستثمار، و شركات الوساطة الأوراق المالية الكبيرة و المستثمرين المؤسساتي (صناديق الاستثمار و صناديق تقاعد و صناديق تحوط و شركات التأمين).

¹ - محمد أيمن عزت، الميدان في الأزمة المالية العالمية: أسبابها تداعياتها و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي و العربي السوري، محاضرة في ندوة الثلاثاء، جامعة العلوم الاقتصادية السورية، 2009، ص3.

3- ارتفاع حالات التخلف عن السداد و انفجار فقاعة أسعار المساكن، ارتفاع أسعار المساكن و أسعار البترول في العام تعرض الاقتصاد الأمريكي إلى ضغوط تضخمية قوية مما أجبر الاحتياطي الفدرالي إلى رفع الفائدة للإقراض ما بين البنوك حيث ارتفع سعر الفائدة إلى 4.7% في شهر أبريل 2006 أدى هذا إلى زيادة حالات التخلف عن السداد الخاصة بالنسبة للقروض العقارية عالية المخاطر.¹

تزايدت نسبة التأخر عن التسديد بالنسبة للقروض و ارتفعت حالات العجز و الرهونات العقارية و أصبح حجم عروض المساكن و العقارات أكبر بكثير بعد التوسع في بناء السكان و العقارات، و انهارت أسعار العقارات بشكل سريع فحدث انفجار في فقاعة أسعار العقار. و تعرضت البنوك لنقص في السيولة، و أدى إلى إفلاسها. لتشمل الأزمة الأسواق العالمية والمحلية، و بدأ شبك الركود والكساد الاقتصادي يدور حول العالم.

4- نقص و انعدام الرقابة و الإشراف على المؤسسات و الأدوات المالية في مواجهة هذا التوسع المحموم للأصول المالية، فإن المؤسسات المالية التي تصدر أو تتعامل في هذه الأصول خضعت لقليل من الرقابة و الإشراف و أحيانا دون أي إشراف من السلطات العامة.²

و بالتالي ان هذه الأزمة المالية شدها القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص و العالمي بشكل عام، و انتشرت العدوى إلى جميع المؤسسات المالية في العالم و تسببت أيضا بانخفاض البورصات

¹ - ساعد مرابط، مداخلة الأزمة المالية العالمية 2008، الجنود و النداعيات، مرجع سبق ذكره، ص20.

² - مجهول، الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاديات العربية، صندوق النقد العربي، ديسمبر 2008، ص7.

العالمية في آسيا و أوروبا و الخليج و أمريكا اللاتينية، بحيث دخل العالم في مرحلة الكساد الاقتصادي والمقصود به انكماش في النشاطات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الفاعل الخارجي ودوره في تعزيز احتمالات الاستقرار:

المطلب الأول: الاستعمار ودوره في تفتيت المنظومة السياسية للمستعمرات

- الاستعمار : هو مجموعة الأعمال التي من شأنها السيطرة أو بسط النفوذ بواسطة دولة أو جماعة منظمة من الناس علي مساحة من الأرض لم تكن تابعة لها أو علي سكان تلك الأرض، أو علي الأرض والسكان من آن واحد.¹

- وقد استعمل الاستعمار الجديد أسلوبًا جديدًا في السيطرة، وهو السيطرة السياسية و الاقتصادية والثقافية علي مجموعة من الدول مع الاعتراف باستقلالها أو سيادتها. مبتعداً عن أساليب الاستعمار التقليدي، أو استخدام وسائل خاصة في تحقيق أغراض هذه الدول منها عقد الاتفاقيات الغير متكافئة، ربط الدول النامية بشرط بشرط تحد من حريتها، أو إقامة قواعد عسكرية، أو إثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والإقليمية والوطنية.²

آثار الاستعمار: وهو كالآتي:³

¹ معتز الدبس، -المظاهر الاستعمارية والعلاقات الدولية- مجلة دنيا الوطن-مجهولة-، ص8.

² نفس المرجع .

³ -نجوى مسلم، -الاستعمار وإشكاله- موقع خاص بالتاريخ وكل ما يتعلق بالأحداث التاريخية الصادرة بتاريخ: 28 يوليو 2012 الموقع الإلكتروني: <https://kenanaonline.com/users/nagwamoslm/posts/436571> ، آخر اطلاع 2018/04/19.

للاستعمار آثارٌ سلبية وأخرى إيجابية على كلٍّ من المستعمرات والدول المستعمرة على حدٍّ سواء، فقد حقق المستعمرون شيئاً من التنمية الاقتصادية للمستعمرات، فأدخلوا إليها طرق الزراعة والصناعة والعلوم الطبيّة الغربية، وفي الوقت نفسه، قامت القوى الاستعمارية باستغلال مستعمراتها واستفادت منها اقتصادياً.

وفي عدد من المستعمرات، قامت القوى الحاكمة بتعطيل الهياكل الاقتصادية التقليدية وتغييرها، فقد ألزمو المستعمرات بإنتاج المواد الخام وشراء معظم السلع المصنّعة من الدول الحاكمة، وبهذه الطريقة حطّم المستعمرون الأنشطة التجارية والصناعية في المستعمرات.

هناك نواحي إيجابيةً لربط المستعمرات بالنظام الاقتصادي الدولي، فإن شعوب تلك المستعمرات فقدت القدرة على التحكم في مقدراتها الاقتصادية، وبالإضافة إلى ذلك، قاد ارتفاع مستويات المعيشة والاستقرار السياسي إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، الأمر الذي أدى إلى توقف التحسن في مستوى المعيشة وربما ساعد على تفهقه.

وقام النظام الاستعماريُّ بزيادة رقعة السيطرة السياسية للدول الأوروبية، ولكنه أدى في الوقت نفسه إلى تقليص عدد من الحروب المحلية ووحد تلك المناطق تحت مظلة دولة واحدة. وأقامت القوى الحاكمة عددًا من المدارس الحديثة، وأدخلت النظام الديمقراطي في الحكم. ولكن في العديد من الحالات لم يمنح المستعمرون الشعوب التي استعمروها إلا قدرًا ضئيلاً من التدريب والإعداد من أجل الاستقلال. كما حاول عددٌ من الحكام فرض ثقافتهم على الشعوب المستعمرة، ويعتقد بعض المؤرخين أنّ الثقافة الغربية قد أفادت الشعوب المستعمرة بطرق شتى، لكن عددًا من الدول التي كانت مُستعمرةً حاولت بعد الاستقلال إعادة إحياء ثقافتها وهويتها.

ولقد أثر النظام الاستعماري الدول الحاكمة، ولكنه ساعد أيضاً في ظهور الحركات القومية وظهور الشعور الوطني بين الشعوب المستعمرة، وبذلك كتب الاستعمار نهايته بنفسه.

وكان من النتائج غير المتوقعة لنهاية الاستعمار أن ظهرت حركات الهجرة لعدد كبير من سكان المستعمرات إلى البلدان التي كانت تستعمرها. كما أنّ أعداداً كبيرة من الهنود والباكستانيين ومواطني جزر الهند الغربية وجدوا طريقهم إلى بريطانيا، وهاجرت أعداد كبيرة من إندونيسيا وسورينام إلى هولندا. وهناك أعداد من المهاجرين من شمالي إفريقيا تعيش في فرنسا. ومن ناحية أخرى أسهمت هذه الهجرات في خلق تباين عرقي وثقافي في البلدان الأوروبية التي كانت يوماً ما ذات طابع عرقي واحد.

يؤدي الاستعمار الى تدهور النشاط الاقتصادي، وبالتالي انتشار الفقر وسوء التغذية والأمراض... الخ وعدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثاني: تداعيات التحولات السياسية على مسارات الاستقرار السياسي.

لا يمكن تفسير الانتقال الديمقراطي بعامل أو بسبب واحد فقط، فعادة ما يكون ذلك نتاجاً لعوامل عديدة ومتداخلة بعضها جوهري والآخر ثانوي، بعضها داخلي والآخر خارجي، بعضها يتعلق بالعوامل البنيوية الموضوعية (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية) التي تشكل بيئة الانتقال، وبعضها الآخر يتصل بالفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم واختياراتهم وإستراتيجياتهم.

وفي ضوء ذلك فإنه يمكن تصنيف الأسباب الداخلية للانتقال الديمقراطي كالاتي¹:

أولاً: أسباب تتعلق بتفاهم حدة الأزمات الداخلية وعجز النظام غير الديمقراطي عن مواجهتها بفاعلية. وهذه الأزمات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية. كما يمكن أن تتأزم الأوضاع الداخلية نتيجة هزيمة عسكرية خارجية. وعندما يعجز النظام عن مواجهة هذه الأزمات بفاعلية وكفاءة فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده. وهنا قد تلجأ النخبة الحاكمة في هذه الحالة إلى تبني نوع من الانفتاح السياسي أو التحرك على طريق الديمقراطية لاستيعاب المعارضة. وقد تحدث ثورة أو انتفاضة شعبية واسعة تطيح بالنظام التسلطي وتدشن لمرحلة الانتقال الديمقراطي. ولكن إذا كانت الأزمات الداخلية تدفع في اتجاه الانتقال الديمقراطي في بعض الحالات، فإن بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها النظام غير الديمقراطي في بعض الفترات قد تعزز من فرص وإمكانات الانتقال الديمقراطي في فترات تالية، فالتنمية الاقتصادية، وزيادة متوسط دخل الفرد، وارتفاع معدلات التعليم، كلها عوامل تسهم في خلق بيئة ملائمة للانتقال الديمقراطي.

ثانياً: أسباب تتعلق بطبيعة الفاعلين السياسيين من حيث هوياتهم وميزان القوة النسبي فيما بينهم. ويتضمن ذلك عناصر عديدة منها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف كل من الجيش وقوات الأمن منها، وحجم التأييد الشعبي لها، وطبيعة قوى المعارضة السياسية ومدى فاعليتها في تحدى النخبة الحاكمة. وفي هذا السياق، يمكن القول: إن القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحى في النخبة

¹ - حسنين توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي اطار نظري مركز الجزيرة للدراسات، الصادرة بتاريخ: 14 فيفري 2013 الموقع

الالكتروني

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>، آخر

اطلاع 2018/04/23.

الحاكمة قام في بعض الحالات بدور حاسم في عملية الانتقال الديمقراطي. ويحدث ذلك عندما تصل القيادة السياسية إلى قناعة مفادها أن التحرك على طريق الديمقراطية هو المسلك الآمن لتجنب احتمالات تغيير النظام بالقوة. كما أن وجود معارضة سياسية قوية وقادرة على التنسيق فيما بينها وتحريك الشارع ضد النظام الحاكم يعزز من فرص المساومة والتفاوض مع الحكم بشأن الانتقال الديمقراطي، وربما إطاحته من خلال انتفاضة أو ثورة شعبية، بحيث يصبح الطريق ممهداً للانتقال بعد ذلك.

ثالثاً: أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع المدني، ومدى فاعلية قواه ومنظماته في ممارسة الضغوط من أجل الانتقال الديمقراطي. ففي عديد من الحالات قامت قوى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الكنيسة الكاثوليكية (في بعض الدول) بدور هام ومؤثر في عملية الانتقال. وكل ذلك يقترن بمدى وجود طلب مجتمعي على الديمقراطية، يقوم المجتمع المدني بدور رئيس في تعزيزه وتوسيع نطاقه.

مميزات الديمقراطية في الدول الآسيوية:

تقدم لنا تجربة بناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا دروس و عبر استطاعت أن تفند المزاعم الغربية القائلة بأن هذه التجربة مرتبطة بقيم و ثقافات الغرب و هي بدورها غير قابلة للتكرار في مناطق لم تعرف تاريخ و خبرة الغرب أو حتى ثقافته، ويمكن إجمال أهم ما تميزت به هذه الديمقراطية من دروس بما يأتي¹:

¹ - ابتسام مجد العامري، اتجاهات بناء الديمقراطية في جنوب شرق آسيا بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد، ص 21.

أ- عدم صحة تصنيف الثقافة إلى ثقافة ديمقراطية و أخرى غير ديمقراطية، فالوصول إلى الديمقراطية الحقيقية في (جنوب شرق آسيا) يستلزم جهداً ووقتها و نضالاً كالذي مر به الغرب في نضاله من اجل إرساء الديمقراطية.

ب- ان خبرة منطقة شرق آسيا ومن ضمنها جنوب شرق آسيا قد بينت ضرورة إجراء تغييرات جوهرية في الفكر الغربي التقليدي المتعلق بالديمقراطية نظراً لان التحولات الديمقراطية التي شهدتها دول هذه المنطقة قد جرت من خلال نظام حزبي عرف فكره الحزب المسيطر لا فكرة نظام الحزبين المتنافسين أو التعددية الحزبية، و هو يقلل بدوره من الصراعات و المنافسات داخل النظام السياسي و ذلك لغلبة سمة المحافظة على هذا النظام، و بعد نجاح اليابان في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في إرساء و تعميق الديمقراطية من خلال سيطرة حزب محافظ على الحكم نموذجاً احتذت به معظم دول شرق آسيا لاسيما جنوب شرقها و هو ما عد في الوقت ذاته تحدياً للفكر الغربي فيما يخص موضوع الديمقراطية، وهذا ما سيدفع نحو إعادة النظر في المسائل الأساسية التي يرتكز عليها هذا الفكر، مما سيؤدي إلى تطوير المناهج المستخدمة في دراسة الديمقراطية من خلال الإضافات الجديدة للديمقراطية الآسيوية وهذا ما يشير إلى عالمية الديمقراطية الأمر الذي سيؤكد حقيقة انتفاء ارتباطها بسياق تاريخي معين او ثقافة معينة، ومن هنا فإنه سيتم التركيز على الأفعال السياسية و القيادة والتحالفات وما يمثّلها أكثر من التركيز على الشروط والمتطلبات التاريخية للديمقراطية التي سيجري فهمها إي الديمقراطية بوصفها بناء المؤسسات السياسية وإشكال جديدة من الشرعية.

ج- إن الجهود و المحاولات المضنية من اجل بناء الديمقراطية في هذه المنطقة قد أسهمت في التقليل من حدة الانفجاريات التي تهدد الاستقرار السياسي أو شرعية النظام السياسي و العكس صحيح ، فمظاهرات الطلبة التي جرت في تايلند عام 1992 كان مبعثها عدم رضا هؤلاء الطلبة و استيائهم من ممارسات النظام السياسي يساندهم في ذلك قطاع كبير من الشعب، و عجز بعض النظم السياسية عن الاستجابة لمطالب الشعب السياسية نتيجة لعدم قدرتها أو عدم رغبتها في ذلك و هذا ما يفسر لنا تناقص شرعية هذه النظم أو تزايد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي فيها، و إذا كانت هذه النظم تعد الاستجابة لمطالب شعوبها بمثابة تنازلاً عن هذا الاستقرار فأن الحقيقة تؤكد إن ما هذا إلا مسوغ زائف يتمسك به قادة هذه النظم لتثبيت حكمهم ووجودهم.

د- من الملاحظات الملفتة للنظر في هذه المنطقة هي التأثير المتبادل للمتغيرين الدولي والداخلي على تطور الديمقراطية فيها، فالمتغير الأول يمكن إن يؤثر سلباً أو إيجاباً على هذا التطور من قبيل الهزيمة في حرب ما، وعلاقات التحالف، والضغوط الخارجية، والنماذج الخارجية للديمقراطية وغيرها، فكما كان للولايات المتحدة دور في دعم العملية الديمقراطية و تطويرها في اليابان عقب الحرب العالمية الثانية، فأن الأخيرة مارست الدور ذاته و قدمت بدورها نموذجاً ديمقراطياً فريداً يمكن الاقتداء به من قبل الدول السائرة في الطريق الديمقراطي في هذه المنطقة، ورغم صعوبة تحديد الوزن النسبي لكلا المتغيرين وأيهما المتغير التابع من المستقل.

المبحث الثالث : العلاقة التفاعلية بين الاستقرار السياسي و التنمية الاقتصادية:

المطلب الأول : دور الاستقرار السياسي في الهندسة التنموية الاقتصادية:

اختلف آراء الكتاب بشأن أثر العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي في أية دولة، و انقسم الباحثين في هذا المقام إلى ثلاثة فرق فهناك فريق يرى أن ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي بحيث كلما زادت نسبة الفائض الاقتصادي زادت معه فرص لتحقيق الاستقرار السياسي، و يستدل أنصار هذا الفريق على وجهة نظرهم من خلال الاسترشاد بحالات كان فيها الفقر و شبح الموارد و تراجع الأداء الاقتصادي للنظام و صراع النخب و الجماعات على الموارد من أبرز مسببات عدم الاستقرار السياسي، ومن ذلك أن عدم التقارب في توزيع المدخول و ما ينتج عنه من هيمنة جماعة و احتكارها للثروة على حساب غيرها من الجماعات عادة يؤدي إلى كثرة الاضطرابات و زعزعة الاستقرار السياسي للدولة.¹

- اما الفريق الثاني من الباحثين يرى انه لا وجود لعلاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية و الاستقرار السياسي و ذلك لوجود بعض الدول تتميز بالاستقرار السياسي لكنها دول فقيرة اقتصاديا، وأيضا هناك دول غير مستقرة سياسيا و لكنها تحقق نمو اقتصاديا جيد.

- يؤكد انصار هذا الفريق أن الاستقرار السياسي هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية و ليس العكس.

- برز فريق ثالث يرى أن كلما ازدادت سرعة معدلات التنمية الاقتصادية زادت صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، ذلك أن التنمية الاقتصادية المتسارعة عادة ما تترك ورائها جماعات تظل غير

¹ - شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة و الاستقرار السياسي في إفريقيا، دراسة حالة نيجيريا و موريتانيا، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ص60.

قادرة على مواكبة الفرص الاقتصادية الجديدة على نحو يشعرها بالاضطهاد و قد يدفعها للجوء للعنف بغية التعبير عن سخطها إزاء التنمية الاقتصادية التي لا تستطيع جني ثمارها كما تفعل غيرها من الجماعات و هو ما يولد حالة عدم الاستقرار السياسي.¹

و قد تعرض هذا التحليل للنقد لأنه يتعارض مع بعض حالات الدول التي كلما زادت درجة الاستقرار السياسي كلما زاد ارتفاع النمو وتحقق فيها التنمية الاقتصادية مثل الدول الاسكندنافية. يقصد بالتنمية " التقدم عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات و الطاقات البشرية، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن"²

إن ارتباط العامل الاقتصادي يؤثر على الاستقرار السياسي و من غير المعقول فصل هذين الجزئين كونهم جزء واحد لأن توازن الاقتصاد هو الذي يحافظ على الاستقرار السياسي في المجتمع، لأن الاستقرار السياسي هي القاعدة التي يبنى عليها الأمن فالتنمية الاقتصادية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن الاستقرار السياسي و الأمني.

من خلال السلسلة الرابطة بين الاستقرار السياسي و التطور الاقتصادي أن الاستقرار السياسي إذ انعدم فإنه يفسد الخطط المالية و الاقتصادية المنظمة و بالتالي يرفع من حجم التضخم ويخفض

¹ - شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² - بركان كريمة، بوزقة كريمة، أثر تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم تجارية، جامعة البويرة، ص 3.

قوة الكراء الخاصة بالعملة و يخفض حجم الصادرات و غيرها الكثير من الأمور التي تؤثر على الاقتصاد سلبيا.¹

المطلب الثاني : تأثير الضعف الاقتصادي على الاستقرار السياسي للدولة:

انطلاقاً من العلاقة التفاعلية بين الوضع الاقتصادي و الوضع السياسي فإن عدم الاستقرار السياسي يتسق مع اختلال قدرة الدولة على أداء وظائفها فتصبح غير قادرة على تلبية الحاجيات و إنتاج السلع العامة و من ثم تحدث الفجوة بين المطالب المجتمعية و ما تقدمه الدولة و هو ما يؤدي إلى المساس بشرعية النظام السياسي و التحول إلى نموذج الدولة الفاشلة.

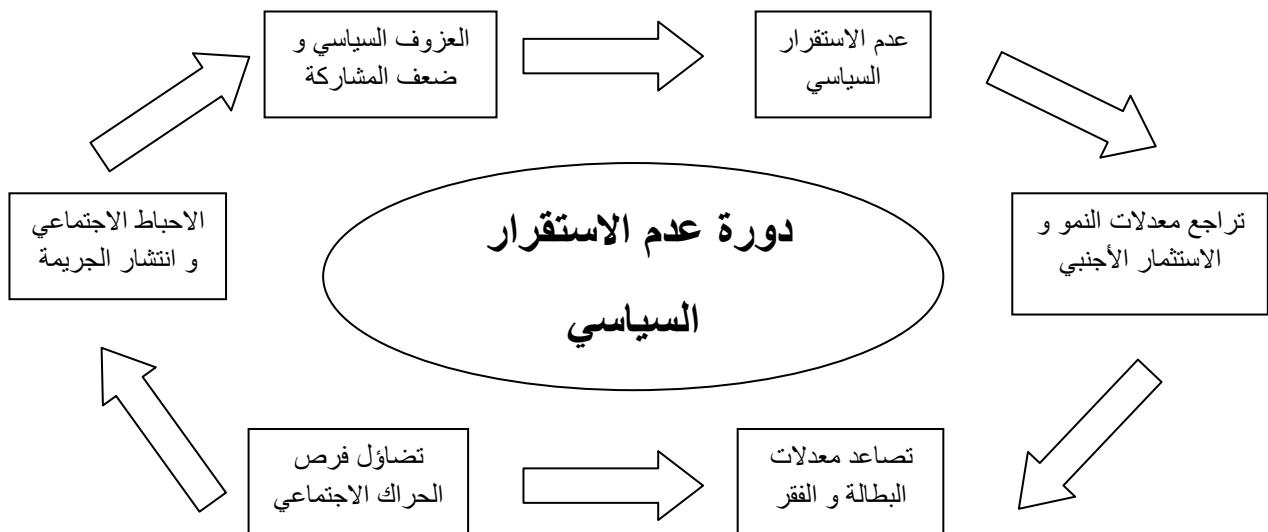
فعدم قدرة الدولة على الوفاء باحتياجات مواطنيها الأساسية و إخفاقها في تحقيق السياسات التنموية يؤدي إلى إحباط التطلعات المجتمعية ثم تراجع الرضى الشعبي، خاصة في إطار تراجع معدل النمو الاقتصادي و الاستثمار الداخلي و الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق معدلات البطالة و الفقر و الإحباط الاجتماعي الأمر الذي يؤثر على الاستقرار الداخلي، كما يظهر في المخطط التالي حول دورة عدم الاستقرار السياسي.²

¹ - جلال سلمى، ارتباط الاستقرار السياسي بالتنوع الاقتصادي في تركيا، الموقع الإلكتروني www.turkpress.co/model/14161 ، آخر اطلاع 2018/03/29.

² - محمد عبد الله يونس، "إشكالية الإختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا"، ملحق اتجاهات نظرية "عدم الاستقرار: تقارير تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية"، السياسة الدولية: العدد 198، جويلية 2014، ص8.

مخطط دورة عدم الاستقرار السياسي.

المصدر: محمد عبد الله يونس، "إشكالية الإختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا"، ملحق اتجاهات نظرية "عدم الاستقرار: تقاربات تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية"، (السياسة الدولية: العدد 198، ص 8.



خاصة إذا كانت الدولة تعاني من ظاهرة الفساد الاقتصادي و غسيل الأموال التي تؤثر على الاقتصاد الوطني للدولة فخرج رأس المال من هذه الدولة بالتأكيد يؤدي إلى نقص الأموال و إضعاف عملية الادخار التي يمكن أن تستغل في الاستثمار الداخلي للدولة مما يعني عدم استخدامها في تلبية حاجيات و المطالب المجتمعية و خلق فرص العمل.

ضف إلى ذلك فاستبدال العملة الوطنية المستمدة من أنشطة إجرامية بعملة أجنبية أخرى بهدف غسلها يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية اتجاه العملة الأجنبية المحولة إليها و ذلك بزيادة عرض العملة الوطنية و عرض طلب على العملات الأجنبية.¹

و بالتالي فكل هذا يؤدي إلى ظهور احتجاجات و اضطرابات يمكن أن تمس بالاستقرار الداخلي و السياسي للدولة الوطنية.

فالدول الكبرى التي تسعى إلى المساس بالوضع و الاستقرار السياسي للدول المستهدفة بحيث تستهدف تدمير الاقتصاد الوطني لهذه الدول من أجل إحداث انهيار فيه و هذا ما جاء في اعترافات القاتل الاقتصادي "جون بركنز" في كتابه الاغتيال الاقتصادي للأمم فقد اعترف في كتابه بأن زملائه توصلوا إلى دفع الإكوادور نحو الإفلاس و أصبح الحل الوحيد أمام هذه الدولة لامتناس غضب الشعب هو بيع غاباتها إلى شركات البترول الأمريكية و قال بأن السبب

¹ - دليمة مباركي، غسيل الأموال، مذكرة نيل شهادة دكتوراه تخصص: قانون جنائي (منشورة)، جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم القانونية، 2008، ص ص 40-44.

الرئيسي لتكيز على الإكوادور وراء إغراقها في الديون هو كونها تمتلك مخزون غابات الأمازون يحتوي على احتياطي نفطي هام.¹

من أجل تحويلها إلى دولة فاشلة تعاني من مشكلة المديونية الخارجية التي بدورها تشل جهود التنمية مع ارتفاع معدلات البطالة التي أصبحت تشكل تهديدا للاستقرار الاجتماعي و السياسي لدولة، فمشكلة البطالة مازالت تهدد استقرار خاصة و أنها كانت أحد أسباب لاندلاع ما يسمى بثورات الربيع العربي في بعض البلدان العربية، و حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013 فإن جل الاضطرابات التي شهدتها البلدان العربية و خاصة ثورات الربيع العربي كانت أولوياتها الحصول على العمل.

انطلاقا مما سبق نستنتج أن المديونية الخارجية و التبعية الاقتصادية للخارج و الفقر و البطالة يمثلان مصدرا لتهديد الاستقرار الداخلي و السياسي لهذه الدول، فالتنمية الاقتصادية هي الأرضية الضرورية و الأساسية لبناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر يستبعد التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.²

¹ - جون بركنز، الاغتياال الاقتصادي للأمم، ترجمة مصطفى الضاني و آخرون، مصر، مكتبة الإسكندرية، ط1، 2012، ص10.

² - صادق حجال، الدولة الفاشلة و إشكالية التدخل الإنساني في المنطقة العربية، دراسة حالة ليبيا، 2011-2013، (منشورة)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، 2014، ص ص 18-20.

المطلب الثالث : العلاقة بين التنمية الاقتصادية و الإستمرارية السياسية للنظام :

إن الديمقراطية هي النظام السياسي الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية و بالتالي فهي ترفض إفتراضات مدرسة التحديد من خلال تأكيدها ضرورة اعتبار الديمقراطية كشرط أولي للتنمية وليس العكس.¹

يرى بعض الباحثين الغربيين (جوزيف سيغل، و ميشال و آنشتاين) أن النظام السياسي عامل من عوامل التحكم في الاقتصاد أو على هذا الأساس تعتبر الديمقراطية أفضل تلك النظم لما يتوافر من استجابة لمطالب المواطنين إضافة إلى المساءلة القانونية و الشفافية و المعلوماتية، حيث مراجعة البيانات و الإحصاءات في الدول طيلة أربعين عاما يؤكد أن المستويات المتحققة في الدول الديمقراطية الفقيرة أعلى من تلك الدول الفقيرة ذات النظام الديمقراطي.

يقصد هنا أن النظام السياسي هو الذي يتحكم في تطور الاقتصاد عندما توفر الدولة الأمن والسلام يرتفع النمو الاقتصادي و يتسع الاستثمار وتنفيذ المشاريع و التي تعود بأرباح على الدولة، و انعدام الأمن و السلام و التي تكون بالانقلابات العسكرية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي و يؤثر سلبا على تدني النمو الاقتصادي.

الاهتمام بالإصلاح السياسي و المؤسسي يؤدي إلى تحقيق الحرية و الديمقراطية و محاربة الفساد بأنواعه يرفع من مستوى الاستقرار السياسي، و يساهم في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

¹ شتيوي الغيثي، ميادين التغيير أوطان تنقصها الأسئلة ، دار المدارك للنشر، ط1، 2014، ص314.

تأثر العوامل الاقتصادية على الأداء الاقتصادي لأي دولة، إلا انه في المقابل لا توجد إجابات محددة عن النظام السياسي المثالي.

" إن الديمقراطية تؤدي إلى معدلات نمو اقتصادي أسرع، على الرغم من أن نجاح الاقتصاديات الآسيوية بني على استقرار سياسي أوجدته الأنظمة الديكتاتورية في تلك البلدان و أدى دورا جزئيا في التنمية المطردة التي حدثت في الجزء من العالم إلا أن الانهيار الذي عقب هذا النمو و أتى على معظمه كان بسبب الفساد الذي ولدته الأنظمة الدكتاتورية نفسها".¹

إن معظم الصراعات و التنافس الذي يكون داخل النظام السياسي تعود في جوهرها الأسباب و أهداف اقتصادية ترتبط بالأداء الاقتصادي للنظام بحيث يتأثر النظام السياسي في هيكله وحركته بسبب الأزمات الاقتصادية.

إن استقرار النظام السياسي وثقة المستثمرين كلها عوامل تساهم في النمو الاقتصادي لأي بلد، إن مصداقية الحكومة بصرف النظر عن شكل نظامها السياسي هو العامل المهم في جذب الاستثمار الخاص.

هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي و الوضع السياسي و الأمني في المجتمع، فالنمو الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على قلة الأخطار الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي ذلك أن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت و غير متراخ إن قلت تلك الأخطار فيها تفرض ضرائب مالية إضافية على الدولة لتغطية نتائج تلك الأخطار إن وجدت كما أن الأخطار

¹ عبد العزيز محمد الدخيل، التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، قراءة نقدية، بيروت، ط1، 2012، ص 30.

السياسية في الأكثر تأثر على الوضع الاقتصادي في المجتمع لأنها لا تشجع على الاستثمار

والإبداع و النمو و فتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع.

خلاصة الفصل الثاني:

وكخلاصة عامة، ومن خلال ما تم طرحه في مباحث الفصل الثاني نستنتج النقاط التالية:

- تعتبر تبعية النظام السياسي للتدخلات الخارجية من خلال الوسائط الاقتصادية والثقافية، وكذا حصول الأفراد والجماعات في الخارج على فرصة تشكيل حكومة وسيطرة الاستعمار عليها. وتعتبر التفاعلات الدولية مع مواجهة التهديدات من العوامل المؤثرة على الاستقرار السياسي، يبدو أن العوامل الخارجية تظهر أن المجتمعات متأخرة التحديث-الدول النامية-بشكل أوضح من المجتمعات مبكرة التحديث-الدول المتقدمة-.

- إن التنمية السياسية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل والنتاج القومي الحقيقي وفي نصيب الفرد منه، هذا التحسن في الدخل أو الإنتاج يساعد على زيادة الادخار، مما يدعو إلى التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وكذلك يدعم الإنتاج والدخل. بالإضافة إلى هذه التغيرات التي تشمل التنمية الاقتصادية مثل تحسين كل من مهارة وكفاءة وقدرة العامل في الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات لتقدم المؤسسات المالية زيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة والتعلم وتوقعات الحياة ، وزيادة وقت الفراغ واستثماره في تطوير التجهيزات المتاحة للترفيه.

تمهيد:

يهدف الفصل الثالث إلى دراسة الحالة المميزة في التقدم الاقتصادي في العالم في هذا الوقت ألا وهو دول النمور الآسيوية. فهذه الدول التي تعد من الدول التي حققت تقدما كبيرا في مجال الاقتصادي، نظرا لكونها كانت دول نامية فقدت أصبحت الدول رائدة في مختلف المجالات خاصة الصناعي والتكنولوجي .

سوف نحاول في هذا الفصل تناول تأثيرات الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية ودوره أيضا في تحريك عجلة التنمية. و في الأخير سوف نأخذ كوريا الجنوبية كنموذجًا عن تلك التجربة لهذه الدول التي تعد من أكثر الدول المستقرة سياسيا وأيضا ذات تقدم التكنولوجي الهائل.

المبحث الأول: البنية السياسية و الاقتصادية لدول النمر الآسيوية

المطلب الأول : مفهوم النمر الآسيوية

تعرف نمر آسيا بالنمر الآسيوية الأربعة و هو لقب تحمله مجموعة من الدول التي تمكنت من تحقيق معدل نمو اقتصادي ضخم وسرعة عالية في التصنيع خلال الفترة الزمنية المحصورة بين الستينات والتسعينات و هذه الدول هي : تاوان ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، و كوريا الجنوبية ، كما تمكنت هذه الدول من التحول إلى بلدان اقتصادية وترك أثر في تحقيق نمو اقتصادي لعدد من الدول الآسيوية وتشارك هذه الدول بوجود مشاركة خاصة مع الدول الآسيوية لها اقتصاد متضخم كاليابان.¹

و مصطلح النمر الآسيوية مقتبس من مكانة "النمر" نفسها في الثقافات الآسيوية فالنمر الآسيوي يتميز بسرعة حركته و مبالغته للخصوم وهذا بالضبط ما فعلته الدول السابقة، كونها باغتت العالم بسرعة نموها وانتقالها لمرحلة التصنيع بطريقة حيرت أساتذة الاقتصاد الغربي .

تعريف آخر: "مصطلح دلالة أطلق على مجموعة من بلدان جنوب شرقي آسيا في الربع الأخير من القرن الماضي، حيث ساد فيها نموذج تنموي، أشير له كنموذج يحتذي به البلدان النامية في عام 1997 ، حدثت أزمة مالية لتلك الاقتصاديات بدأت في تايلاند لتصيب جملة من البلدان المعنية".²

¹ - إيمان الحباري، من هم نمر آسيا، موضوع أكبر موقع عالمي، الصادر بتاريخ 2005/03/21، الموقع الإلكتروني: www.mawd3.com آخر اطلاع يوم 2018/04/12 .

² - إبراهيم عثمان، نمر شرق آسيا من الدول الفقيرة الخطة إلى اقتصاديات عملاقة، المختصر المفيد، الصادرة بتاريخ 2017/10/02، الموقع الإلكتروني www.mimi.fats.com ، آخر اطلاع 2018/04/12.

يقصد بالنمر الأقتصادي الأسيوية في أدبيات التنمية الأقتصاديية الدولية، مجموعة دول جنوب شرق آسيا التي حققت نموًا أقتصاديًا بمعدلات سريعة، و تصنف هذه النمر إلى أجيال، فكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة و هونغ كونغ ، يطلق عليها الجيل الأول و التي بدأت التقدم عام 1960.¹

نشأة مصطلح النمر الأقتصادي :

يرجع تاريخ انطلاق مصطلح نمر آسيا إلى أكثر من 30 عام، حيث كانت هذه الدول الفقيرة والمحطمة قبل ذلك، و مع قدوم السبعينات تحفزت هذه الدول صناعيًا و أقتصاديًا و حققت تقدماً يقدر بـ 10% خلال عام واحد فقط، فضربت كوريا الجنوبية خير مثال في نهضة و انبعاثات مجددة من أمة شبه متلاشية إلى دول صناعية، و جاء ذلك بعد أن قضى أكثر من أربعة ملايين مواطن في عام 2011م الدولة التاسعة من حيث أقتصاد على مستوى العالم و اتسعت مساحتها لتمتد إلى 98.859 كم مربع، بعدد سكان يقدر بـ 47 مليون نسمة.

وبالنسبة لتايوان فهي مجرد جزيرة صغيرة حققت قفزات أقتصادية وتمكنت من رفع تحذ المواطنين واعتلت الرتبة 23 من أكبر أقتصادات العالم و أيضا نفس الشيء بالنسبة إلى هونغ كونغ وسنغافورة..²

و أطلق لقب النمر الأسيوية أولا لمكانة النمر في الثقافة الأسيوية وتميز النمر بسرعة الحركة والمباغثة في الانقراض على فريستها، حيث حققت هذه الدول نموًا أقتصاديًا كبيرا و أصبحت في صفوف

الدول الصناعية المتقدمة.

¹ - مجهولة

² - إيمان الحباري ، من هم نمر آسيا ، مرجع سبق ذكره.

المطلب الثاني: الإطار الجغرافي:

أولاً: الخصائص الجغرافية لكوريا الجنوبية :

تقع شبه الجزيرة الكورية لخط طوله 33 - 43 درجة، خط طول شرقي 124-132 درجة في وسط شمال شرق آسيا بين الصين في الغرب واليابان في الشرق، و تبلغ مساحة كوريا الجنوبية 100266.2 كلم مربع، ويحيط بها البحر من ثلاثة جوانب من شبه الجزيرة الكورية باستثناء الشمال المرتبط بالقارة الآسيوية، و تمثل مساحة الأراضي المسطحة 30% حيث تمثل مساحة الأراضي الجبلية 80%، بالرغم من كثرة نسبة الجبال التي يبلغ ارتفاعها ألف متر أو أكثر.¹

تتميز كوريا الجنوبية بموقع استراتيجي على مضيق كوريا وتتميز بالمرافق الممتازة والمناظر الطبيعية الخلابة.

ثانياً : سنغافورة

تقع سنغافورة في جنوب شرقي آسيا، عند الطرف الجنوبي من جزيرة ملايو، ويفصلها عن جزيرة ملايو مضيق "جو هور" ولا يعتبر فاصلاً كبيراً، ذلك أن المواصلات البرية والسكك الحديدية تربط بين سنغافورة و ماليزيا. وسنغافورة موقع جغرافي فريد عند رأس شبه جزيرة الملايو، حيث تشرف على

¹ - سارة زقبيبة، جمهورية كوريا الجنوبية، موضوع، الصادر بتاريخ 2016/09/29 الموقع الالكتروني : www.mawdo3.com ، آخر اطلاع 2018/04/12.

مضيق "ملقا"، و أصبحت من أهم الموانئ التجارية في جنوب شرقي آسيا لوقوعها على خطوط الملاحة.¹

تتميز جمهورية سنغافورة من بعض الجزر الواقعة في المضائق البحرية.

عاصمة بلاد سنغافورة : توجد في وسط الساحل الجنوبي بحيث تبلغ مساحتها 620 كلم مربع و هي مساحة صغيرة لا تتناسب مع عدد السكان. و الجانب الشرقي أكثر سكانا من الجانب الغربي، وعلى الرغم من صغر حجمها إلا أنها أكثر المناطق السياحية و تتمتع باقتصاد نشط.

ثالثا: هونغ كونغ:

تقع مدينة هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي المحصور ما بين الصين الجنوبي، ودلتا نهر اللؤلؤة، كما تضم أكثر من 200 جزيرة محيطة بما فيها جزيرة لانتيو حيث يقع مطار هونغ هونغ الدولي، وتبلغ مساحتها 1100 كم مربع.²

تتسم مدينة هونغ كونغ بناطحات السحاب الكثيرة و هي مركز لجذب التجارة الدولية بفضل موقعها الجغرافي، عاصمتها فكتوريا حيث مركز الأنشطة السياسية والمالية .

رابعا: تايوان:

¹ - هشام الكسوري ، تقريرشامل عن جوهرة سنغافورة ، ستار تايمز . الصادر بتاريخ 2011/01/26 : الموقع الالكتروني

www.startimes.com يوم 2018/04/12 .

² - مجهول، أين تقع هونغ كونغ، السياحة في هونغ كونغ، الموقع الالكتروني hongkongtorismblogs10t.com آخر اطلاع 2018/04/13 .

تقع جزيرة تايوان في شرق آسيا بين مضيق تايوان وبحر شرق الصين و بحر الفلبين و بحر جنوب الصين مساحتها 35.980 كم مربع.¹

تايوان هي جزيرة مستطيلة الشكل أغلب أراضيها من المرتفعات بحيث تشكل نصف مساحتها تقريبا، و يعتبر جبل "موريسون" أعلى جبل فيها، اذ يبلغ ارتفاعه حوالي 3997 مترا فوق سطح البحر، يحيط بحر التايوان من كل الاتجاهات، و تشكل نسبة مساحة الغطاء الغابي في التايوان أكثر من نصف إجمالي مساحة أراضيها، بحيث تحتل المرتبة الأولى في العالم من حيث الزراعة.

المطلب الثالث: البنية الديمغرافية:

التركيبة السكانية :

أولا : تتميز كوريا الجنوبية بكثافتها السكانية العالية، إذ يسكن الكوريين في المدن نتيجة الهجرة السريعة من الريف الى المدن بعد النهضة الاقتصادية الكبيرة، و تتميز العاصمة سيول أكبر مركز صناعي في البلدان ، و ثاني أكبر المدن كثافة سكانية في العالم، و تعد كوريا الجنوبية من المجتمعات المتجانسة عرفيا في العالم، اذ يتجاوز العرف الكوري فيها 99% من سكانها، إلا أن عدد سكانها يتناقص تدريجيا بسبب انخفاض مستوى المواليد حيث أنه وصل إلى الدرجة المتدنية حول العالم.²

ثانيا: شعب سنغافورة هو مجموعة غير متجانسة من اصول متعددة هاجرت إلى سنغافورة من البلاد المجاورة، و يشكل الصينيون معظم السكان بنسبة تصل إلى 80% ، كما يضم الهنود والمالايين

¹ - مجهول، تايوان، موسوعة الجزيرة ، الموقع الالكتروني www.aljazeera.net ، آخر اطلاق 2018/04/13.

² - الهيئة الكورية للاعلام و الثقافة ، حقائق عن كوريا موقع الالكتروني www.korea.com ، آخر اطلاق 2018/04/13.

واللغة الماليزية هي اللغة الرسمية في البلاد و يتحدث السكان فيها بأربعة لغات هي : الانجليزية والصينية و الماليزية و التاميلية.¹

الدين في سانغافورة : يعتنق غالبية سكانها البوذية، و في المرتبة الثانية المسيحية و هي دولة متعددة الثقافات لتنوع الجنسيات الموجودة فيها و يلعبون دور مهم في التأثير على الثقافة السنغافورية.

وقدر عدد سكان سنغافورة سنة 2000 بنحو 3777000 نسمة، و هي من الدول ذات الكثافة السكانية العالية في العالم.²

ثالثا : يقدر عدد سكان هونغ كونغ حوالي 7.22 مليون نسمة، تعتبر الكثافة السكانية إحدى اعلي النسب في العالم، تواجه هونغ كونغ اليوم مشكلة حقيقية و هي الاكتظاظ السكاني.³

نسبة سكان الصينيون نحو 97% و تشمل أيضا الجنسيات البريطانية و الأمريكية و الأسترالية والفلبينية. و لغتهم الرسمية الانجليزية و الصينية، و يصعب تحديد الديانة التي يتبعها السكان الجزيرة، نظرا لتعدد جنسيات السكان هناك، و أيضا لتداخل معتقداتهم بين التعاليم البوذية إلى جانب الديانات الشرقية مثل المسيحية إضافة إلى الإسلام.

1- رغد صالح ، هل سنغافورة دولة مسلمة، موضوع ، الصادرة بتاريخ 2016/11/16 ، الموقع الالكتروني www.madoo3.com ، آخر اطلاع 2018/04/13.

2- سنغافورة، السياسة كوم، الموقع الالكتروني www.elsyasi.com، آخر اطلاع 2018/04/13.

3- هونغ كونغ واجهتك السياحية في الشتاء، منتدى سفاري لدول جنوب شرق آسيا، الموقع الالكتروني www.safari.com، آخر اطلاع 2018/04/14.

رابعاً: سكان ولغة تايوان: الغالبية العظمى من السكان في التايوان ينحدرون من أصول صينية، في الوقت الذي يشكل فيه الاستراليين الذين يعتبرون سكان التايوان الأصليين حوالي 2% من سكان

الجزيرة.¹

بلغ عدد سكانها حوالي 2704810 نسمة حسب إحصائيات 2015.²

أما عن اللغة في التايوان هي اللغة المندرينية، و الصينية و اللغة التايوانية، و لغة هاكا و لغة اليابان، أما بالنسبة للدين في التايوان فهي تتميز بتنوع المعتقدات و الديانات البوذية و الطاوية و المسيحية .

1- مجّد مروان، أين تقع تايوان، موضوع أكبر، موقع علمي، الصادرة بتاريخ 20 يوليو 2015 ، الموقع الإلكتروني www.mawdo3.com ، آخر اطلاع 2018/04/15.

2- ما هي عاصمة تايوان : ماجيك بوكس، الموقع الإلكتروني www.univers-magic.com ، آخر اطلاع 2018/04/05.

المبحث الثاني : البنية السياسية لدول النمر الآسيوية:

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي في دول النمر الآسيوية

نظام سائد في الجمهورية الكورية: هو نظام ديمقراطي الذي يقوم على الفصل بين السلطات والاستقلالية التشريعية و القضائية، و ما يميز كوريا الجنوبية في بنيتها السياسية هو أن عنصر السياسي للنظام الرئاسي هو البرلمان.

سنغافورة: النظام السياسي الحاكم في سنغافورة ديمقراطي برلماني ونظام قانوني، نظام مستمد من القانون العام الانجليزي و لم تقبل سنغافورة السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية، و ليست الدولة عضواً في المحكمة الجنائية الدولية.¹

تايوان: نظام حكم ديمقراطي والدستور المعمول به دستور عام 1946 و الرئيس ينتخب من قبل المجلس التشريعي لمدة 6 سنوات و الذي هو نظريا برلمان الصين بكامله، و هو مؤلف من 325 عضو منهم 100 تنتخبهم أحزابهم و 225 بالانتخاب العام و يوجد في تايوان مجلس القضاء والتفتيش بتحسين موظفي الدولة و ترقيةهم.²

هونغ كونغ : نظام حكم ديمقراطي جزئي غير سيادي مع وجود الهيئة التنفيذية غير المنتخبة.

¹ - موسوعة الكتاب المقاتل، الموقع الالكتروني www.moqatel.com ، آخر اطلاع 2018/04/18 .

² - الموسوعة العربية ، الموقع الالكتروني : www.arab.ency.com ، آخر اطلاع 2018/04/18 .

وفق البرلمان الصيني البريطاني المشترك و مبدأ البلد الواحد نظامان مختلفان الذي تمخض عنه. فان هونغ كونغ تحظى بدرجة عالية من الحكم الذاتي في كافة شؤونها بصفتها منطقة إدارية خاصة.¹

المطلب الثاني : البنية الاقتصادية لدول النمر الآسيوية:

حققت النمر الآسيوية خلال العقود الماضية قفزة اقتصادية جعلتها من بلدان كانت تعيش على المساعدات إلى البلدان المانحة لها، و من أهم عوامل نجاحها، توجهوا إلى الاهتمام بالعنصر البشري كمورد للتنمية، حيث تضم التعليم، و مدارس التدريب المهني من أجل تحسين مهاراتهم، و على الرغم من اختلافهم في طبيعة السياسات المقبلة، إلا أن هناك الكثير من سمات التشابه في مسيرة النشاط الاقتصادي.

أولاً: المقومات الانمائية الذاتية²:

1- الدور الذي أدته الدول كقائد النشاط الاقتصادي ثالث ، (الدولة ، البنك ، القطاع الخاص) وقيامها بتحقيق التحول الصناعي الهيكلي و تعميق تقني من الأنشطة كثيفة رأس المال، كما أدى التنظيم التطوعي في هذه البلدان دورا بارزا في تحقيق الازدهار الاقتصادي .

و ذلك من خلال تدريب الموارد البشرية بزيادة ساعات العمل .

¹ - الموسوعة الحرة ويكيبيديا ، هونغ كونغ ، الموقع الالكتروني www.wikipedia.org . ، آخر اطلاع 20/04/2018.

² - د.عبد الوهاب محمد الموسوي، الأزمة الآسيوية ، إشكالية النظام الدولي الجديد، دار المناهج للنشر و التوزيع، ط2016، ص 83.

2- حصول التنمية الاقتصادية في هذه البلدان في وسط حالة من الهدوء السياسي، و قلة

الصراعات، و الخلافات الحدودية و المذهبية التي خلفتها الحقبة الاستعمارية و اختلاف النظم

السياسية و مواجهة العقائد الدينية.

أدى هذا الاستقرار لقيام الدولة بدورها التوجيهي، بحيث استطاعت التحكم في مصادر التمويل

المصري.

3- من الناحية الدينية فان مبادئ (الكونفوشيوسية) من أهم معتقدات تلك الشعوب و خاصة في

مجال تقديس العمل و الولاء للدولة، فأصبحت ركيزة ثابتة في ثقافة شعوب آسيا.

4- ركزت هذه الدول على التعليم الابتدائي و الثانوي أكثر من اهتمامها بالتعليم الجامعي، بحيث

أصبحت ضروريان لإيجاد العمل و بالتالي وفرت اليد العاملة، و صارت هذه البلدان تملك قوة عمل

مدربة و رخيصة و حققت المرونة الصناعية، مما عزز الكفاءة الاقتصادية.

5- ارتفاع معدلات الادخار و الاستثمار مقارنة ببقية دول العالم ، حيث كان معدل الاستثمار

المتوسط يصل إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 18% من دول العالم

الأخرى بما فيها الدول المتقدمة، كما يوضح الجدول رقم (1)

- النسب المئوية للادخار المحلي الرأسمالي من الناتج المحلي الرباعي الاقتصادي الآسيوي :

الدولة	1965	1980	1999
هونغ كونغ	29%	36%	30%

سنغافورة	%10	%44	%52
كوريا الجنوبية	%08	%37	%34
تاوان	%24	%35	%45

- المصدر: عبد الوهاب مُجد الموسوي، الأزمة الآسيوية، إشكالية النظام الدولي الجديد ص 86.¹

ثانيا : المقومات الإنمائية الخارجية:

و تنقسم إلى مقومات اقتصادية وسياسية ومنها ما يلي:

أ- المقومات الاقتصادية:

1- قيام بلدان شرق آسيا بالتحرك و الاستغلال الفرصة التي منحتها لها الولايات المتحدة والمتمثلة بفتح أسواقها أمام المنتجات المصنعة في هذه البلدان، و أيضا قامت من الولايات المتحدة لتشجيع كوريا الجنوبية على تصنيع المعدات و البضائع تحتاجها القوات الأمريكية في حربها على الفيتنام .

2- إن العلاقة الخاصة في الولايات المتحدة و التاوان قد ساعدت على إدماج التاوان في النظام الرأسمالي و يعلن التاوان وضعاً أسمته " بالمحبة الأمريكية" فقدمت لها المعاونات السخية ان هذه

¹ - عبد الوهاب مُجد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

المساعدات أسهمت بنسبة 68% من الادخار المحلي الممكن التصرف به عند انطلاق التنمية بالتايوان.

3- إقبال شركات متعددة الجنسيات على الاستثمار في هذه البلدان و ما أدى إلى توجه هذه الشركات من دور في حث أصحاب رؤوس الأموال قصيرة الأجل على الاستثمار فيها، و العمل على تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر على هذه البلدان، و أصبحت هذه المنطقة أكبر مستقطب لرؤوس الأموال العالمية.

4- إن إعادة تقسيم العمل الدولي كانت من الفرص التي استغلتها البلدان الأسيوية و خاصة الاتجاه المتمثل بنقل بعض الصناعات إلى الدول النامية ذات يد عاملة رخيصة.¹

ب- المقومات السياسية:

إن دراسة العلاقة في النظام الرأسمالي العالمي والدعوة إلى تبني نظام دولي جديد يحقق الاستقرار السياسي و العدالة بمفهومها الشامل لكل شعوب العالم من جهة، و بين التجربة التنموية لدول جنوب شرق آسيا من جهة أخرى. توضح خروج هذه الدول إلى النور نتيجة الأوضاع السياسية تتعلق بحالة استقطاب الدولي فرضتها ظروف الحرب الباردة.²

و قامت الولايات المتحدة بخلق محور استراتيجي لمواجهة النظام الاشتراكي و وفرت لهذه الدول إمكانيات من أجل ازدهار نشاطها الاقتصادي و مساعدتها اقتصاديا و سياسيا.

¹ - د. عبد الوهاب مجد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² - نفس المرجع، ص 91.

إن الدعم الاقتصادي الذي قدمته الولايات المتحدة لدول جنوب شرق آسيا، الغاية منه إبقاء هذه الدول تحت هيمنة أمريكية، و أيضا ساعدت هذه الدول على تحقيق قفزة اقتصادية قوية.

وسعت دول جنوب شرق آسيا إلى إقامة تكتلات، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي وبالتالي تحقق السلام و الاستقرار.

المطلب الثالث : مؤشر النمو الاقتصادي

1- مؤشر معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و نصيب الفرد منه :

حققت دول النمر الأسيوية نموا عاليا في اقتصادها، بحيث سجلت تايوان أرقاما مضاعفة بعد ثلاثين عاما، حوالي 10 آلاف دولار للفرد في عام 1992، و والنمو كان أسرع في كوريا الجنوبية و كان ضعف حجم التايوان بثلاث مرات كل 10 سنوات و بلغ الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية حوالي 980 مليار دولار عام 1995 و بلغ الدخل القومي الإجمالي في سنغافورة عام 1997 حوالي 99 مليار دولار.

و يمكن القول أن النمر الأسيوية قد حققت إنجازات مبهرة في توزيع الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة، فضلا عن مؤشرات التنمية البشرية، و هي خفض وفيات الأطفال و خفض مستوى الأمية عند الكبار و زيادة نسبة التعليم للقوة العاملة، بحيث تكاد تقترب بمؤشراتهما من المستويات السائدة في البلدان المتقدمة.¹

1- د. عبد الوهاب محمد موسوي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

التطورات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. اقتصادات جنوب شرق آسيا و بالأسعار الجارية

خلال فترة (1970-1999)

بالدولار الأمريكي.

الدولة	1970	1980	1990	1999
هونغ كونغ	3128	5939	13109	10939
سنغافورة	2761	5581	12105	27024
كوريا الجنوبية	967	1953	5917	14613
تايلندا	487	718	12299	5599
ماليزيا	995	1678	2393	7963
اندونيسيا	191	354	581	1439

المصدر: عبد الوهاب محمد موسوي: ص 110.

استراتيجيات التوطن الصناعي للدول حديثة التصنيع للنمر الأسيوية:

هناك عدة خصائص انفردت بها هذه الدول نذكر منها ما يلي:¹

¹ - مدوح محمد مصطفى، استراتيجيات توطن المشروعات الصناعية في مصر، دراسة حالة إقليم جنوب الصعيد، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة و التخطيط العمراني، مصر، 2004، ص 95.

إن كل دول النمور الآسيوية في مرحلة الإقلاع الاقتصادي كانت واقعة تحت الهيمنة الغربية وتستخدمها الولايات المتحدة له لمناهضة الأنظمة الشيوعية في الصين و الاتحاد السوفياتي سابقا، مما ساهم لهذه الدول في الحصول على الكثير من المساعدات المالية و التكنولوجية .

صغر مساحة هذه الدول و قلة عدد سكانها (فيما عدا كوريا الجنوبية، مما سهل لها السيطرة على الموارد الطبيعية و البشرية و قلة من تكاليف إقامة شبكات البنية التحتية مثل الطرق و السكك الحديدية و المطارات و الموانئ .. وغيرها) و هي العامل الهام لجذب التوطن الصناعي .

تخصيص ميزانية ضخمة للتعليم .

تتميز بوفرة يد عاملة و رخيصة و غياب التنظيمات العملية و عدم تحديد السعر الأدنى للأجور مما يجذب الشركات متعددة الجنسيات إلى هذه الدول .

المبحث الثالث : كوريا الجنوبية كنموذج في الاستقرار السياسي والنهضة الاقتصادية:

المطلب الأول: التطورات السياسية المعاصرة لكوريا الجنوبية:

شهدت كوريا الجنوبية منذ تأسيسها عام 1948 وحتى عام 1987 الذي تم إجراء آخر تعديل على دستورها الحالي وتعرضت إلى اضطرابات وانقلابات على المستوى السياسي، قاموا بتطوير ونشر الممارسة الديمقراطية وهي على النحو التالي:¹

- أولاً: الانجاز السياسي:

1-التداول السلمي للسلطة: بعد أن تمت إعادة ضمان حق الانتخاب المباشر في تعديل

الدستور عام 1987، انتخب الجنرال السابق "روه موهيون" كرئيس للجمهورية.

و كنتيجة للتقدم الديمقراطي من خلال إدارته للنظام، هنا بدأت الديمقراطية حيث انتخب

أول رئيس مدني منذ 32 عام. و في عام 1992 انتخب "كيم يونغ سام" احد المناضلين

القدامى، و في 1997 تم انتخاب "كيم داي جونغ" زعيم الحزب المعارض رئيس

للجمهورية، و أطلق على إدارته اسم " حكومة الشعب " و تولت حكومته السلطة من

خلال أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ كوريا الجنوبية من حزب حاكم إلى حزب معارض.

1- سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، دراسات دولية، العدد 38، ص44.

أما إدارة الرئيس "روه موهيون" عرفت باسم حكومة المشاركة التي بدأت سنة 2003 لتصبح الجمهورية رقم 16 في التاريخ السياسي الكوري الجنوبي.

ويحتل رئيس جمهورية كوريا الجنوبية قمة الجهاز التنفيذي على أساس أن شكل النظام السياسي الذي حدده الدستور هو نظام رئاسي متكامل مع عناصر الجهاز التشريعي، ويجري انتخابه عن طريق انتخابات عامة مباشرة. متساوية و سرية و تبلغ مدة رئاسته خمس سنوات بدون السماح لمدة اضافية، و تعد مدة الحكم الواحدة هذه بمثابة إجراء وقائي ضد سيطرة أي فرد على الحكم لفترة ممتدة. و في حالة عدم قدرة الرئيس على أداء مهامه أو وفاته، يقوم رئيس الوزراء أو أحد أعضاء مجلس الدولة بتولي مهام الرئيس بصورة مؤقتة.

2- تأسيس المحكمة الدستورية 1988: و التي من مهامها اتمام مسؤولي الدولة حل حزب سياسي للنزاعات حول اختصاصات أجهزة الدولة، و بين أجهزة الدولة و الحكومات المحلية، و الالتماسات المتعلقة بالدستور كما هو منصوص عليه في القانون بحيث تتكون المحكمة الدستورية من تسعة محكمين مؤهلين لشغل منصب قضاة المحكمة، و يعينهم الرئيس.

3- تكوين الحكومات المحلية: قامت كوريا الجنوبية في سنة 1988 بمراجعة قانون الحكم المحلي وطبقا للدستور أجريت انتخابات المجالس المحلية في 1991م و ذلك لمختلف المدى و المقاطعات و الوحدات الإدارية المستقلة في 1991م و أجريت انتخابات

المجالس البلدية للمدن و الأقاليم كما أجريت انتخابات حكام الولايات و العمادات سنة

1995م.¹

حيث تقوم هذه الأخيرة بخدمة السكان المحليين المتمثلة في الخدمات الاجتماعية.

- ثانيا الانجاز الاجتماعي:

نتيجة لزيادة التنمية بوتيرة متصاعدة، و بسبب ارتفاع مستوى المعيشة بشكل ملموس فقد

تحققت العديد من الانجازات على مستوى الاجتماعي، بعد أن بدأت كوريا الجنوبية بتطبيق

بعض الأنظمة الخاصة بالتأمين الاجتماعي منذ الثمانينات من القرن 20 و بهذا تمكنت

الحكومة الكورية الجنوبية من توفير أسس بناء مجتمع الرفاهية، و من بين هذه الانجازات

الملموسة ما يلي:²

1- يتوجه المجتمع الكوري بسرعة نحو ارتفاع عدد المسنين.

2- تقديم نظام الرعاية الصحية و الطبية في شكل التأمينات و مساعدات طبية.

3- تقديم نظام المعاش القومي الذي يهدف إلى توفير مستوى من الضمانات للفئة القادرة

على أداء الأنشطة الاقتصادية في حالة حدوث أزمات اقتصادية.

4- الاهتمام بشؤون المرأة في مختلف الميادين، ففي الميدان التعليمي ارتفعت نسبة عدد النساء

المتعلمات.

1- محمود خليفة جودة مُجدد، الأحزاب السياسية و التنمية في كوريا الجنوبية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية و السياسية،

الموقع الالكتروني: 49: Democrat.cac.del2p, 19/04/2018,08 ، آخر اطلاع 2018/04/19.

2- سعيد رشيد عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص46.

- ثالثا: الانجاز الثقافي:

تجلت الثقافة التي حققتها كوريا الجنوبية بأبهى صورها في المجالات الآتية:¹

1- مجال تكنولوجيا شبكات المعلومات: تمتلك كوريا الجنوبية الآن بنية تحتية لشبكة معلومات واسعة تقدم خدمات وبيانات عالية الجودة و بالسرعة المطلوبة في كل أنحاء كوريا الجنوبية، الأمر الذي مهد لكوريا الجنوبية أن تحتل المرتبة العاشرة بين الدول الأكثر تقدما في هذا المجال.

2- مجال الصحف و وكالات الأنباء: في 2001 بلغ عدد الصحف في كوريا الجنوبية 191 صحيفة يومية، و توزع في كل أنحاء البلد، و تشمل جميع المجالات الرياضية، السياسية، التجارية... الخ.

توجد وكالتان رئيسيتان للأنباء (وكالة يون هاب للأنباء) (وكالة نيوسيس للأنباء) مع شبكة كاملة لجمع الأخبار في العاصمة سيول و الأقاليم.

3- مجال البث الإذاعي و التلفزيوني: هناك عدد كثير من المحطات الإذاعية المتخصصة في

كوريا الجنوبية، و ظهرت منذ عام 1990 بحيث بلغ العدد الاجتماعي 254 محطة.

و في مجال البث التلفزيوني فقد تم إنشاء العديد من المحطات التلفزيونية في عام 1990 وتشمل جميع المجالات التعليمية، و التي تدار باشراف وزارة التعليم، و يوجد محطات تلفزيونية محلية خاصة من أجل تفعيل الثقافة المحلية و تطوير الاقتصاد.

¹ - مجهول.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية :

- تاريخ بداية الاستثمار الأجنبي:¹

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمار الأجنبي في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد حيث وضعت خطة لذلك هدفها الأساسي تأسيس أسس قوية للتصنيع.

إن قدرة الاقتصاد الكوري على جذب الاستثمارات الأجنبية و بالتحديد المباشرة و الاستفادة منها كان من أهم العوامل التي هيأت انطلاقة في زمن قياسي مقارنة بغيره من الاقتصادات النامية، فمذ إصدار قانون حرية الاستثمار الأجنبي عام 1984م عملت الحكومة الكورية على توفير كل متطلبات المناخ الاستثماري الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية، كفتح أكبر عدد من الصناعات للمستثمرين الأجانب

واقع الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية عام 2015 كما يلي:²

- زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية خلال عام 2015 بنسبة 10% لتصل إلى مستوى قياسي جديد بفضل زيادة الاستثمارات القادمة من الصين بشكل أساسي.

1- سعيد كامل فخري دهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، - ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص92.

2- سعيد كامل فخري دهشان، مرجع سبق ذكره، ص93.

- بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تم الالتزام بها في كوريا الجنوبية خلال عام 2015 حيث قدرت بـ 20.9 مليار دولار و هو ما زاد حجم الاستثمارات الأجنبية في كوريا الجنوبية.

- زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 32.3% سنويا إلى 16 مليار دولار.

- الاستثمارات الصينية في كوريا الجنوبية سجلت قفزة بنسبة 66.3% لتصل إلى ملياري دولار على خلفية اتفاقية التجارة بين بكين و سيول.

- تأثير الاستثمارات الأجنبية على الإنتاجية في كوريا الجنوبية:

التوسع في الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية و تقديم الحوافز للمستثمرين الأجانب ترتب عليه تدفقات نقدية كبيرة من هذه الاستثمارات للاقتصاد الكوري، و بالذات المباشرة حيث توافدت على كوريا الجنوبية العديد من الشركات متعددة الجنسيات بالإضافة إلى زيادة حالات الاندماج و الاتحاد بين شركات أجنبية و شركات محلية.¹

أصبحت كوريا الجنوبية صالحة للاستثمارات الأجنبية حيث تدفقت و راحت تتزايد بعدد منتظم ساهم في ضمان نمو اقتصادي على المدى الطويل و الجدول يبين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية:

¹ - سعيد كامل فخري دهشان، مرجع سبق ذكره، ص96..

البلدان الأخرى								
السنة	و.م.أ	اليابان	المجموع	هونج كونج	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	المجموع
1980	70.6	42.5	143.1	0.5	8.6	2.3	-	30
1985	108	364.3	532.2	13.4	11.3	19.3	5.1	59.9
1990	318.3	235.9	802.4	300	62.3	44.8	22.4	778.2
1999	3.739	1.750	15.541.5	10.052	960	479	760	10.052
2000	2.992	2.447	15.216.8	10.327	1.599	84	707	10.327
2001	3.890	77.2	11.291.8	7.208	459	432	426	7.208
2002	4.500	1.402	9.101	3.198	284	115	111	3.198

المصدر: سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية، ص43.

المطلب الثالث: أداء الاقتصاد الكلي لكوريا الجنوبية

1- أداء الاقتصاد الكلي:

نذكر منها ما يلي:¹

- في الستينات من القرن الماضي كان الوضع الاقتصادي في كوريا الجنوبية مثل البلدان النامية،

كان الميزان التجاري في حالة عجز منذ عام 1948 رغم كل هذه الصعوبات إلا أنه زاد

الفرد الواحد 26613 دولار حجم الصادرات ما يقارب من 547 مليار دولار في عام

2012 و فائض الميزان التجاري.

- القليل من الدول التي أخذت استقلالها بعد ح ع 2 قادرة على النجاح مثل كوريا الجنوبية.

¹ - مجهول، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص72.

- هناك علاقة بين الديمقراطية و التنمية الاقتصادية، إن النظام الاستبدادي يمكن أن يتحول إلى ديمقراطية و يمكن للديمقراطية توطيد و تسهيل التنمية.
- واجه نموذج التنمية في كوريا عقبات هائلة في أواخر القرن العشرين و قد أظهرت الأزمة المالية لعام 1997 حدوث نموذج النمو القائم على عوامل الإنتاج، مشدد على الحاجة إلى تحسين الإنتاجيات من خلال التقدم التكنولوجي في ضوء منافسة من البلدان النامية أخرى التي تحضى بنمو سريع و عمالة رخيصة.
- بعد الأزمة بدأت عملية هيكلية شاملة للإدارة المالية و التجارة في القطاع العام و أسواق العمل مما سمح بتحويل الاقتصاد القائم إلى اقتصاد معرفي.
- تسارع النمو حقق زيادة هامة في معدلات الاستثمار الذي ارتفع من حوالي 12% في الخمسينات إلى أكثر من 30% في التسعينات.
- بناء البنية التحتية الأساسية في مكان معين تسمى " مركز صناعي " يمكن أن تساهم في التوسع في الأعمال التجارية من خلال تعامل تكلفة النقل و الاتصالات.
- تركزت استراتيجية التنمية الكورية على التصدير و استقرار الاقتصاد الكلي و الاستثمارات الكبيرة في رأس المال البشري والهادي.

1- الجوانب الرئيسية لسياسة البلاد تدور حول الركائز الخمس من القدرة التنافسية الاقتصادية

(الاستثمار، النظام التعليمي، بنية تحتية للمعلومات، الابتكار و السياسات الحكومية).¹

- من بين العوامل التي ساهمت بشكل كبير في إحداث انطلاق اقتصادي ناجح منها:

1-التعليم و دوره البارز في إعداد اليد العاملة المؤهلة بحيث أكدت التجربة الكورية أن

الإنسان هو جوهر عملية التنمية.

2-ممارسة الديمقراطية تحقق الاستقرار والتداول السلمي للسلطة و المشاركة الشعبية في عملية

صنع القرار و تنفيذها.

3-النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية تبناها النظام الرأسمالي.

4-الإعانات الخارجية و التي تعتبر عاملا مساعدا في عملية الانطلاق.

المطلب الرابع: دراسة تقييمية لكوريا الجنوبية

- تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية التي اتبعتها كوريا الجنوبية:

- ان كوريا الجنوبية اعتمدت في مسيرتها التنموية على العديد من الاستراتيجيات والخطط التنموية التي

ساعدتها في انطلاقتها التنموية وتتجلى فيما يلي:²

1- مجهول، التجربة الكورية في تنمية الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص92.

²- سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال الى الاقتصاد المعرفي، ملخص عرض تقديمي، جدة، المملكة العربية السعودية، 07/يونيو/2011.

- اتبعت في البداية سياسة التوجه للداخل سياسة حل الواردات وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، وبعد ذلك اتبعت كوريا الجنوبية سياسة التوجه للخارج (سياسة التصنيع للتصدير) بعد أن ضمنت قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- وما أسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية أيضا تدخل الحكومة بشكل مباشر ومكثف في اقتصاد السوق في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية وعدم الاعتماد على آليات السوق وحدها لتحقيق التنمية الاقتصادية ولم تكن الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي والصناعي الأمن حيث وضع السياسات العامة والاستراتيجيات الكبرى، ووضع الخطط والمشاريع واعتماد الميزانيات ومتابعة مراحل التنفيذ.

- لقد تبنت كوريا الجنوبية سياسة التخطيط المركزي حيث أطلقت الخطة الخماسية الأولى سنة 1962، وكان الهدف المعلن من الخطة الأولى هو تحقيق نمو اقتصادي.

ومع بداية السبعينات وبفعل منافسة الشديدة مع الدول الناشئة والصاعدة، استطاعت كوريا الجنوبية تطوير صناعاتها الخفيفة مما فرض على كوريا الجنوبية التحول نحو استراتيجية مغايرة تهدف إلى إنشاء قطاعات جديدة تستطيع المنافسة على الصعيد العالمي.

-لقد ساهمت استراتيجية التنمية الاقتصادية الموجهة للخارج والتي تعتبر الصادرات والانفتاح على عالم الخارجي بمثابة الباعث الرئيس للنمو.

- بفعل عقود من النمو الاقتصادي المستدام والخطط الاقتصادية الواعدة أصبحت كوريا الجنوبية قوة عالمية من الحجم المتوسط وتحولت من دولة كانت تمنح لها مساعدات الى دولة اقتصادية متطورة حيث احتلت كوريا الجنوبية المرتبة 12 اقتصاديا والنامية تجاريا على المستوى العالمي مقارنة مع دول لم تعاني من الحروب.

وعلى الرغم من النجاح الذي حققته كوريا الجنوبية الا انها واجهت العديد من المشاكل والتحديات ابرزها مايلي:¹

المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تواجه الصناعة الكورية بعض الصعوبات من أبرزها

افتقار البلاد إلى مصادر الطاقة والمعادن، وبالتالي ضرورة استيرادها بكميات ضخمة

تزايد أجور العمال خلال العقد الأخير، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي في كوريا الجنوبية إفلاس بعض الشركات.

تمثل الفلاحة نقطة ضعف الاقتصاد الكوري الجنوبي لعدة أسباب منها:

الظروف الطبيعية غير الملائمة منها غلبة الجبال (80%) وفقرة التربة.

عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي اللجوء للاستيراد

ضعف مساهمة الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي وفي تشغيل اليد العاملة

¹ - كوريا الجنوبية : نموذج لبلد حديث النمو الإقتصادي-الموسوعة الجزائرية للدراسات الاستراتيجية-الموقع الإلكتروني-<https://www.politics-dz.com> ، اخر اطلاق 2018/04/21.

تتلخص المشاكل الاجتماعية في تزايد الإضرابات العمالية في الفترة الأخيرة مما أدى إلى الزيادة في الأجر وإلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وبالتالي الحد من القدرة التنافسية للمصنوعات الكورية . ولهذا اتجهت الشركات الكورية نحو الاستثمار في البلدان ذات تكاليف الإنتاج الضعيف.

خلاصة الفصل الثالث :

وكخلاصة عامة، ومن خلال ما تم طرحه في مباحث الفصل الثالث نستنتج النقاط التالية:

-إن التجربة النمرور الآسيوية جديرة بالتأمل والاحترام خصوصا أنها تتميز بكثير من الدروس و العبر التي يمكن أن تأخذ بها الدول العالم الثالث كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية والفقر والجهل، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لهذه الدول على الخارج، والاندماج في اقتصاديات العولمة فإنها تحافظ على بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية وخلال ربع قرن من الزمن تبدلت الأمور في دول النمرور الآسيوية من دول تعتمد على تصدير بعض المنتجات الأولية الزراعية، إلى دول مصدر للسلع الصناعية في مجال المعدلات والآلات الكهربائية والالكترونيات فوق التقرير البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تلك دول مراب ضمن الدول العشرين مصدرة للتقنية العالية بل متفوقة على الدول أمثال ايطاليا والسويد والصين .

-كما كان لدول النمرور الآسيوية تجربة مميزة في مواجهة الأزمات الاقتصادية خاصة أزمة الاقتصادية لسنة 1997 حيث أخذت تعالج أزماتها تلك الدول من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيودا صارمة على سياستها النقدية، معطية البنوك المركزية صلاحيات واسعة لتنفيذ ما تراه مناسبا لمواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج ، استجلب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل،

أصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدولي في وجه من يريد يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية قد خرجت تلك الدول بسرعة من تلك الأزمة بل خرجت أكثر القوة لتواصل مسيرة التنمية و التقدم بشروطها الوطنية .

-تعد كوريا الجنوبية أكثر الدول النمر تقدما اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا هذا الراجع بالأساس إلى الاستقرار السياسي الكبير الذي تعيشه منذ سنوات الطويلة.

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه التي تناولت موضوع الاستقرار السياسي كأساس لها باعتباره ظاهرة موجودة و مترسخة في كل المجتمعات و لكن بدرجات متفاوتة و موضوع التنمية الاقتصادية كعامل مرتبط و متغير تابع للموضوع الأساس، فإنها (أي الدراسة) أخذت بعين الاعتبار تناول كلا الموضوعين من أوجه عدة في البحث، حيث تم العرض لهما بداية من خلال التطرق إلى مختلف الاتجاهات النظرية المساهمة في التعريف بالموضوع لإعطاء سند نركز عليه في إنشاء الباقي. عكف البحث هذه المتغيرين على حدة من ثم محاولة الربط بينهما إضافة الى تطرق لدراسة الحالة (النموذج توصلنا في نهاية إلى استنباط أهم نتائج التي مكنتنا من إجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية المرتبطة بها:

❖ ومن أجل الحفاظ على استمرارية الأنظمة السياسية وديمومتها لابد من توفير الاستقرار السياسي الذي يضيف نوع من التوازن والانسجام على النظام السياسي ومؤسساته متى استطاع هذا الأخير أن يتكيف ومجريات البيئة المحيطة ومن ثمة فهو يخلق نوع من الثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين.

❖ ويقاس الاستقرار السياسي بمدى وجود استقرار الحكومي والرئاسي الذي يعكس التوازن والانسجام بين مؤسسات وهيكل النظام السياسي.

❖ الاستقرار السياسي يستدعي توافر مجموعة من المتطلبات أهمها المتطلبات الفكرية التي يعكسها التوافق والتجانس الفكري بين مختلف التيارات السياسية، ومتطلبات سياسية

يجسدها وجود شرعية سياسية بالإضافة إلى المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يمتلكه النظام من موارد مادية وقدرته على التوزيع العادل للثروات بين المواطنين.

❖ الاستقرار السياسي حد أهم النهوض والتنمية و الاقتصادية بدون الاستقرار السياسي يكاد يستحيل بناء الاقتصاد القوي .

❖ الاستقرار السياسي لا يرتبط فقط بمحددات الداخلية فقط لكن أيضا مرتبط في هذا الوقت أكثر بالعوامل الخارجية في زمن كثرة فيه التدخلات الخارجية من طرق الدول الكبرى في مسائل الداخلية للدول النامية .

❖ لا يرتبط الاقتصاد دائما بالاستقرار السياسي دائما أحيانا رغم وجود الاستقرار السياسي لان يمكن للاقتصاد أن تصببه الأزمات الخطيرة جدا يمكن أزمة النمر الأسيوية سنة 1997 وأزمة الرهان العقاري الأمريكي سنة 2008 ابزر مثال رغم ما تتمتع به الأنظمة السياسية لتلك الدول من الاستقرار كبير يعد من بين أفضل في العالم

❖ تعد الدول النمر الأسيوية من أكثر دول ذات الاستقرار السياسي كبير احتاج منها لتفعيله وجود مجموعة من المؤشرات منها إرساء نظام انتخابي ديمقراطي ترجمه ديمقراطية النصوص القانونية واستقلالية الجهاز الإداري وتفعيل الجهاز القضائي و إيجاد معارضة قوية وهذا من أجل تعميق الديمقراطية كأساس للشرعية السياسية.

❖ تمكنت دول النمر الأسيوية من تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق قدرة الأنظمة السياسية

لتلك الدول التكيف مع ضغوط البيئة الخارجية و استجاب لمتطلبات الجماهير كالاتماد

على التوزيع العادل للثروات كأحد العناصر المهمة في ذلك.

❖ باستطاعة الدول النمر الأسيوية تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي أدى ذلك الى

مزيد من الاستقرار السياسي داخله الدول لأن وجوده جعل الأنظمة السياسية للنمر

الأسيوية تتجاوز ما قد يحدث من اضطرابات وصراعات داخلها ومن ثم تحقيق نوع من

التوازن داخل الدولة ومن ثم التقدم والازدهار.

❖ أدى الاستقرار السياسي في كرويا الجنوبية(اقوي دولة في النمر الأسيوية) الذي يعود

بالأساس الى اعتماد نظامها السياسي على الديمقراطية والدولة المؤسسات وتداول على

السلطة الى تحقيقها النمو الاقتصادي الهائل أدى بها الى تحول دولة الصناعية ضمن المصافي

الدول المتقدمة .

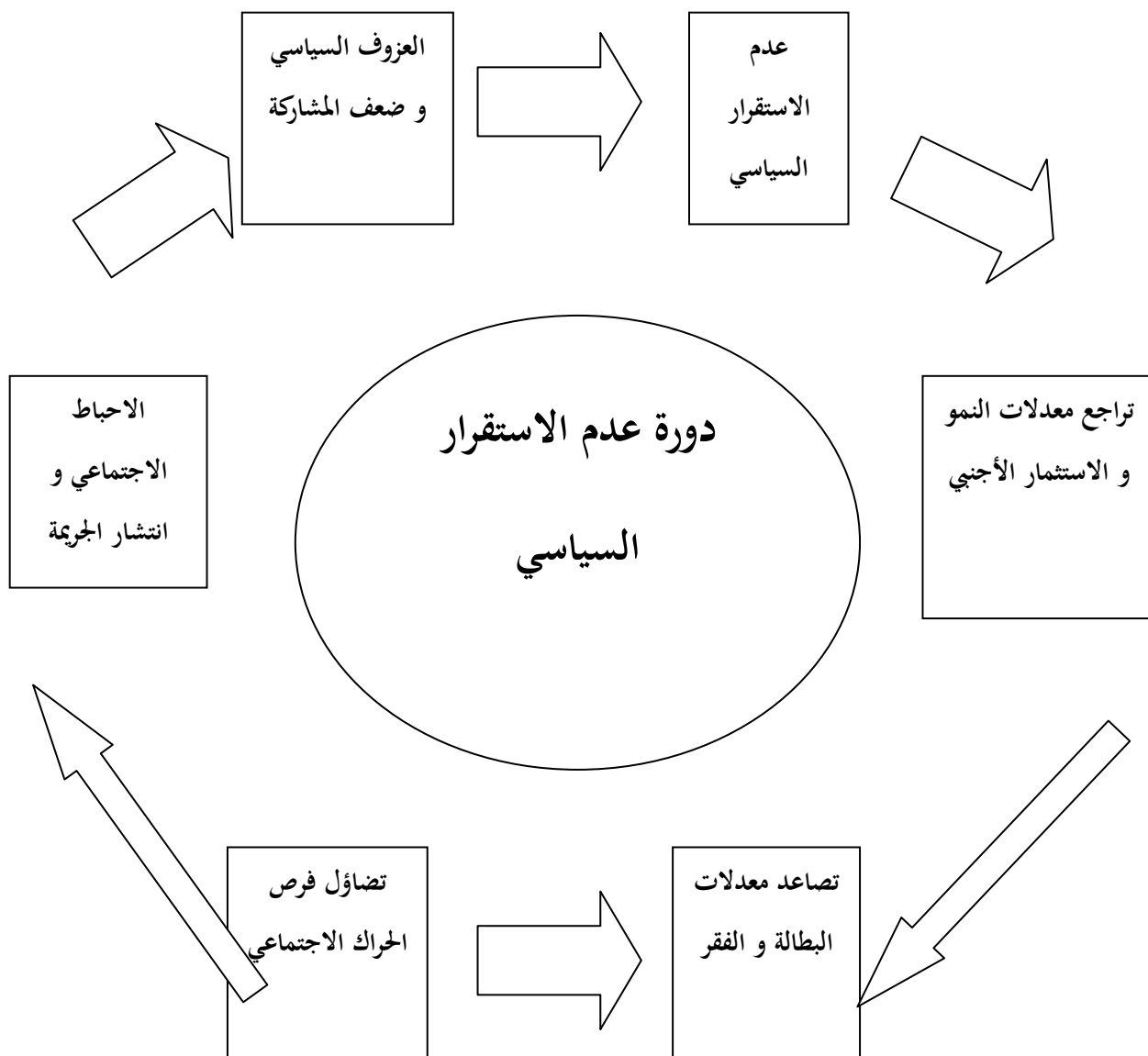
الاستقرار السياسي يعد احد أهم ركائز التقدم الاقتصادي الدول يرجع الاستقرار السياسي في

الوقت الحالي الى تبني الديمقراطية مبدأ التداول على السلطة و الدولة المؤسسات إضافة إلى غياب

التدخلات الخارجية .

الشكل 01:

خطط دورة عدم الاستقرار السياسي.¹



¹ - محمد عبد الله يونس، "إشكالية الإختزال: الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا و خارجيا"، ملحق اتجاهات نظرية "عدم الاستقرار: تقارير تفسيرية لاضطرابات الأنظمة السياسية"، السياسة الدولية: العدد 198، ص 8.

الشكل 02:

النسب المئوية للادخار المحلي الرأسمالي من الناتج المحلي الرباعي الاقتصادي الآسيوي :

الدولة	1965	1980	1999
هونغ كونغ	%29	%36	%30
سنغافورة	%10	%44	%52
كوريا الجنوبية	%08	%37	%34
تايوان	%24	%35	%45

المصدر: عبد الوهاب محمد الموسوي، الأزمة الآسيوية، إشكالية النظام الدولي الجديد ص 86.

الشكل 03:

التطورات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. اقتصادات جنوب شرق آسيا و بالأسعار الجارية خلال فترة (1970-1999) .

بالدولار الأمريكي.

الدولة	1970	1980	1990	1999
هونغ كونغ	3128	5939	13109	10939
سنغافورة	2761	5581	12105	27024
كوريا الجنوبية	967	1953	5917	14613
تايلندا	487	718	12299	5599
ماليزيا	995	1678	2393	7963
اندونيسيا	191	354	581	1439

المصدر : عبد الوهاب مُجَّد موسوي : ص 110.

الشكل 04:

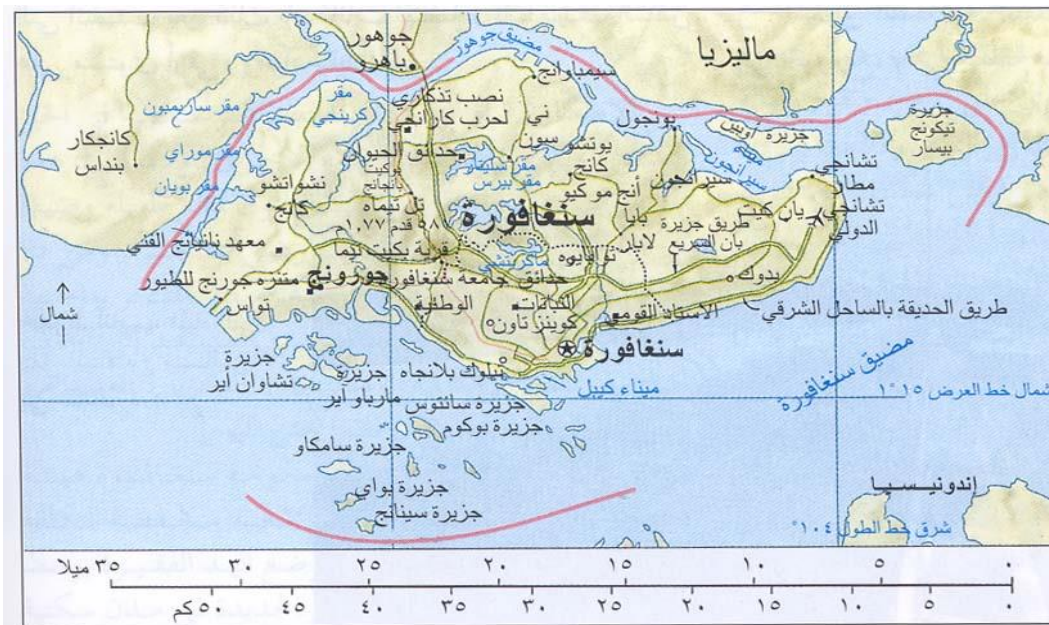
حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا الجنوبية:

البلدان الأخرى								
الجموع	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	هونغ كونج	الجموع	اليابان	و.م.أ	السنة
30	-	2.3	8.6	0.5	143.1	42.5	70.6	1980
59.9	5.1	19.3	11.3	13.4	532.2	364.3	108	1985
778.2	22.4	44.8	62.3	300	802.4	235.9	318.3	1990
10.052	760	479	960	10.052	15.541.5	1.750	3.739	1999
10.327	707	84	1.599	10.327	15.216.8	2.447	2.992	2000
7.208	426	432	459	7.208	11.291.8	77.2	3.890	2001
3.198	111	115	284	3.198	9.101	1.402	4.500	2002

المصدر: سعيد رشيد عبد النبي، التجربة الكورية الجنوبية في التنمية ، ص 43.



خريطة السياسية لكوريا الجنوبية



خر

يطة السياسية لسنغافورة



خريطة السياسية لهونغ كونغ



خريطة السياسية لتايوان

قائمة المراجع :

أولاً: باللغة العربية:

الكتب:

- 1- حسن موسى الصفار : الاستقرار السياسي و الاجتماعي ضرورته و ضماناته -بيروت- دار العربية- للعلوم ط-1-2005-
- 2- عمرو محيي الدين الدين- النمر الآسيوية الجذور و الآليات و الدروس المستفادة - القاهرة دار الشروق-ط-1-2000 .
- 3- عبد الوهاب-مُجد الموسوي-الأزمة الآسيوية -الإشكالية النظام الدولي الجديد -عمان- دار المناهج لنشر وتوزيع-ط1-2016.
- 4-د. هشام الدجاني -قصة سنغافورة- المملكة العربية السعودية - دار العبكان للنشر -ط1- العربية 2007.
- 5- يونس مؤيد يونس -ادوار القوى الآسيوية الكبرى- عمان- الاكادميون للنشر و التوزيع -ط1-2015.
- 6-د. عادل ثابت -النظم السياسية -الإسكندرية - دار الجامعة الجديدة 2008
- 7-د. صالح جواد الكاظم-علي غالب العاني- الأنظمة السياسية-بغداد مطبع دار الحكمة 1991
- 8-حسان مُجد شفيق العاني- الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة -بغداد- مطبعة جامعة بغداد 1986
- 9- ثامر كامل مُجد الخزرجي-النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة- عمان دار مجدلاوي لنشر وتوزيع الطبعة واحد 2004.
- 10- قحطان احمد الحمداني- المدخل للعلوم السياسية- عمان - دار الثقافة لنشر وتوزيع 2012.

المجلات :

- 1- عبد الحميد مُجد علي زرووم- أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا و تنميتها-مجلة الإسلام في آسيا-المجلد العاشر- العدد2-ديسمبر 2013.
- 2- عبد الرحمان بن سانية-أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات اداء الاقتصاد الكلي-الاقتصاد المصري نموذجاً-مجلة الواحات للبحوث والدراسات-العدد18-2013.
- 3- مُجد صالح بو عافية-الاستقرار السياسي-قراءة في المفهوم و الغايات-مجلة الدفاتر السياية والقانون-العدد15- جوان 2016..

- 4- علي عبد الوهاب نجا- اثر عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال 1990-2009-دراسة تحليلية قياسية-العددان 83-خريف 2015-شتاء2016.
 - 5-قحطان عبد سعيد-الأزمة المالية الآسيوية 1997-الأزمة المالية العالمية2008-مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية -العدد21-2009.
 - 6-مبارك بوعشة-الأخضر ديلمي-الأقلمة في جنوب شرق آسيا في اطار نموذج الإوز الطائر-مجلة العلوم الانسانية-جامعة مُجد الخيضر بسكرة-العدد10-نوفمبر2006.
 - 7-المصري بلال مُجد-ابو مد الله سير مصطفى-الهندسة الاقتصادية الماليزية في القضاء على الفقر والبطالة-مجلة البشائر الاقتصادية -المجلد3-العدد3-سبتمبر2017.
 - 8-خالفي علي-ريميدي عبد الوهاب-رابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان-مجلة الاقتصاديات شمال افريقيا-العدد6.
 - 9-سعيد رشيد عبد النبي-التجربة الكورية الجنوبية في التنمية -مجلة دراسات دولية-العدد38.
 - 10-فريد كورتل-كمال رزيق-الازمة المالية -مفهومها اسبابها انعكاساتها على البلدان العربية -مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة -العدد 20.
 - 11-حجازي عبد الحميد-العوامل الاقتصادية وظاهرة عدم الاستقرار السياسي في الكويت-مجلة بحوث اقتصادية عربية-العددان 63-64-صيف/خريف2013.
- الرسائل الجامعية والاطروحات:
- 1-حسن بن كادي-التنمية السياسية في الوطن العربي وآفاقها -رسالة الماجستير-جامعة الحاج لخضر باتنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية-2007-2008.
 - 2-حسان بن نوي-تأثير الأقليات على الاستقرار الأنظمة السياسية في الشرق الأوسط دراسة حالة لبنان-رسالة ماجستير-جامعة مُجد خيضر بسكرة-كلية الحقوق العلوم السياسية-2009-2010.
 - 3-مصعب شنين-اثر الاستقرار السياسي على التنمية السياسية في الجزائر-ماستر-جامعة قاصدي مرباح ورقلة-كلية الحقوق والعلوم السياسية-2012-2013.

- 4- جوهرى هشام- بن بوبكر رضوان- إشكالية الاستقرار السياسي والتنمية المحلية بالجزائر- ليسانس- جامعة قاصدي مرياح ورقلة- 2012-2013.
- 5- مزابية خالد- الطائفية السياسية واثرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة لبنان- ماستر- جامعة قاصدي مرياح ورقلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.
- 6- عميرة مُجّد ايوب- مالكي رتيبة- تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر 1999-2009- ليسانس- جامعة قاصدي مرياح ورقلة- كلية الحقوق والعلوم السياسية 2012-2013.
- 7- بّته الطيب- دور الجهاز التنفيذي الجزائري في تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي 1999-2011- ماجيستر- جامعة قسنطينة 3- كلية العلوم السياسية قسم العلاقات الدولية 2012-2013.
- 8- حميدة دقاشي- دور مبدأ التداول على السلطة في تحقيق الاستقرار السياسي دراسة حالة بلجيكا- ماستر- كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة مُجّد خيضر بسكرة 2015-2016.
- 9- نسيمه حاج موسى- الأزمة المالية الدولية واثارها على الأسواق المالية العربية- دراسة حالة أزمة الرهن العقاري خلال الفترة 2007-2008- اطروحة ماجيستر- جامعة مُجّد بوقرة بومرداس- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاقتصادية والتجارية 2008-2009.
- 10- عياش عائشة- إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي- مثال تونس- اطروحة ماجيستر- جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة- كلية العلوم السياسية والاعلام 2007-2008.
- 11- كريمة بقدي- الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا- دراسة حالة الجزائر- اطروحة ماجيستر- جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان- كلية الحقوق والعلوم السياسية- 2011-2012.
- 12- علي بن سليمان بن سعيد الدرهمكي- التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان- 1981-2012- اطروحة ماجيستر- جامعة الشرق الاوسط العلوم السياسية 2012.

المواقع الالكترونية:

- 1- الدكتور شاهر شاهر، الاستقرار السياسي ومعايير، مؤسسة دام برس الإعلامية الموقع الإلكتروني www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=7349 ، آخر اطلاع 2018/02/25.
- 2- بهاء الدين مكاوي، الاستقرار السياسي مفهومه وتحليلاته، موقع الصحافة، الموقع الإلكتروني alsahafasd.com/10089100، آخر الاطلاع 2018/02/25.
- 3- رائد نايف حاج سليمان، محددات الاستقرار السياسي، الموقع الرئيسي للحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=188750 ، آخر اطلاع 2018/02/26.
- 4- سهام فوزي، الأحزاب السياسية وفشل الديمقراطية، موقع ميدل ايست، الموقع الإلكتروني www.middle-est.online.com ، آخر اطلاع 02.03.2018.
- 5- د. عبد العظيم محمود حنفي ، الأهرام المسائي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي و أبعاده، منتدى الأهرام المسائي، الموقع الإلكتروني massai-ahram.org.eg، آخر اطلاع 2018-03-02.
- 6- مُجّد سالم، معلومات عن الركود الاقتصادي، منتدى وزى وزى، الموقع الإلكتروني : weziwezi.com ، آخر اطلاع 03.03.2018.
- 7- خالد الزويدي ، اتساع نطاق الفقر، الدستور عمان، الموقع الإلكتروني www.addustour.com/article/613658 آخر اطلاع 03.03.2018.
- 8- عزة محمود عبد القادر نافي، مفهوم الاستقرار السياسي في الدولة، الحوار المتمدن، الموقع الإلكتروني www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124635 آخر اطلاع 2018/03/06.
- 9- الاقتراب الوظيفي ل: غابريال الموند ، مكتبة العلوم السياسي، الموقع الإلكتروني، www.facebook.com/permalink.php?id274111 آخر اطلاع 2018/03/27.
- 10- موقع الدراسة الجزائري، بحث حول النظام شبه رئاسي، الموقع الإلكتروني ، <http://eddirasa.com> ، آخر اطلاع 27/03/2018
- 11- أمل مرشدي، استشارات قانونية مجانية محاماة النت، الموقع الإلكتروني ، www.mohamah.net/law، آخر اطلاع 27/03/2018.

- 12- طه مُجّد، تحليل النظم عند ديفيد ايستون، مسار العلوم السياسية الأكاديمي، الموقع الإلكتروني، [www.facebook.com/permalink.com](http://www.facebook.com/permalink.php?id=www.facebook.com/permalink.com) /permlink.php?id ، آخر اطلاع ، 2018/03/16.
- 13- جابر سعيد عوض، اقتراب تحليل النظم في العلوم السياسية بحوث رؤية مختلفة، الموقع الإلكتروني bohothe.blogspot.com/2009/12/1992-20.html ، آخر اطلاع 2018/03/16.
- 14- مُجّد أمين بن جيلالي، بناء الدولة المفهوم و النظرية و أسئلة الراهنة، المعهد المصري للدراسات الموقع الإلكتروني ، <http://eips-eg.org> ، آخر اطلاع 2018/03/16.
- 15- أحمد مُجّد عاشور، النظام الرأسمالي: مفهومه و أسسه و عيوبه، الموقع الإلكتروني www.alukah.net/culture/0/105598.09/04/2018 . ، آخر اطلاع 2018/04/09.
- 16- نجوى مسلم، -الاستعمار وإشكاله- موقع خاص بالتاريخ وكل ما يتعلق بالأحداث التاريخية الصادرة بتاريخ: 28 يوليو 2012 الموقع الإلكتروني: <https://kenanaonline.com/users/nagwamoslm/posts/436571> ، آخر اطلاع 2018/04/19.